مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (١)، ص ص ٦١-١٣٠، (محرم ١٤٤٠هـ/ سبتمبر ٢٠١٨)

التشابه في النحو وأثره في الحكم النحوي باب الحال نموذجاً

د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان
أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية الآداب
جامعة الملك فيصل

ملخص البحث. يتناول هذا البحث أثر الشبه في النحو العربي، وذلك من خلال تتبع استخدام العلماء له، الذي تمثل في استخدامهم كلمة الشبه ومشتقاتها، ومعانيها الاصطلاحية؛ حيث تبين أنهم يستخدمون هذه الكلمة بمعنى المثل، وبمعنى المثال، وفي القياس بنوعيه: قياس الشبه، وقياس غلبة الأشباه. وقد تناول البحث أيضاً استخدام العلماء للشبه مبيناً أنهم استخدموه على وجهين: الأول: استخدامهم له في بناء القواعد، وتعليل الأحكام، وتوضيح المقاصد. والآخر: استخدامهم له لمجرد المقارنة والمماثلة دون القصد إلى القياس. مع دراسة هذه الاستخدامات في باب الحال؛ لكثرة الشبه فيه كثير، فقد شبه بالمفعول عامة، والمفعول به، وبالمفعول فيه، وبالخبر، وبخبر كان، وبالتمييز، وبالنعت (الصفة)، وقد انتهى البحث إلى جملة من النتائج: أن الاعتماد على الشبه في الدرس النحوي كثير جداً. وأن النحاة استخدموا الشبه بمعنى المثل، أي أن هذا مثل هذا في الحكم وذلك لتقريب المعاني إلى الأذهان بالتشبيه، فهو بمعنى التشبيه في البلاغة، كما استخدموه بمعنى المثال، فهو مرادف لكلمة (نحو)، و(مثل) ويذكر عند إرادة ضرب الأمثلة للأحكام والقواعد، والقصد منه التوضيح، واستخدموه في القياس، بنوعيه: قياس الشبه، وقياس غلبة الأشباه، مستفيدين منه في نقل الأحكام، وتعليلها. وربما ذكروا وجه شبيه بين أمرين، ولم يبنوا عليه شيئاً من الأحكام، أو التعليل. كما تبين من خلال البحث أن باب الحال من أبرز أبواب النحو الذي ذكر فيه الشبه.

الكلمات المفتاحية: النحو، القياس، قياس الشبه، قياس غلبة الأشباه، الحال.

مقدمة

لما كان النحو العربي مبناه على استقراء كلام العرب وتتبعه لاستنتاج القواعد والأحكام، فإن النحاة اعتمدوا على البحث عن أوجه الشبه والاختلاف لإقامة الأحكام، والتدليل عليها. فكانت القواعد النحوية ثمرة استقرائهم ورصدهم للشبه في التعبيرات اللغوية، فلمّا وجدوا العربَ يرفعون الفاعل حكموا بأن الفاعل مرفوع لتشابه الحكم النحوي في الكلمات الواردة في هذا المعنى. فقد سمعوا العرب تقول: جاء زيدٌ، وخرج بكرٌ، ومضى عمرٌو، انتبهوا إلى اشتراكها في الرفع، ولحظوا تشابهها في إسناد الفعل إليها، فاستنتجوا أن الفاعل مرفوع، وأن فعله مقدم عليه. فالاستقراء في حقيقته تتبع مواضع الاتفاق ومواضع الاختلاف للخروج بقاعدة كلية تجمع تحتها الجزئيات المتشابهة.

ثُمَّ إنه من جهة أخرى لحظ النحويون مواضع خالف فيها بعض أفرادها قواعدها الكلية، فأخذوا يبحثون عن تفسير لها أو سبب لذلك، فوجدوا وجهاً من الشبه في هذه المواضع يلحقها بأمر آخر كان هو السبب في مخالفتها بابها. كما في بناء بعض الأسماء، ومنع صرف بعض الأسماء، وغيرها.

فاسْتَقَرَّ عندهم أثرُ التشابه في بناء القواعد، وحملُ بعض المواضع على مواضع أُخَر من خارج بابها؛ فدعاهم هذا إلى تتبع مواضع الشبه في الكلام العربي، فلا تكاد تجد باباً من أبواب العربية إلا تجد فيه ذكر الشبه؛ فكأن البحث عن الشبه أصبح مقصوداً لذاته، وليس لضبط قاعدة أو تفسير خروج أفراد حكم به.

وهذا التوسع في البحث عن الشبه يثير تساؤلاً، وهو: هل كل ما ذكره العلماء من أوجه الشبه يكون مؤثراً في حكم نحوي أم أن هناك من وجوه الشبه التي ذكرها النحويون ما لا أثر لها في الأحكام النحوية؟

بناء على هذا جاءت مشكلة هذا البحث. تلك المشكلة المتمثلة في الإجابة عن السؤال السابق، واختير باب الحال لرصد أوجه الشبه فيه، وما يترتب عليها من وجود أحكام، أو مجرد شبه دون أن يلزم عليه إثبات حكم أو تفسيره؛ ومن ثم يمكن الإشارة إلى أن وقوع الاختيار على باب الحال من منطلق أن الشبه فيه كثير، فقد شبه بالمفعول عامة، والمفعول به، وبالمفعول فيه، وبالخبر، وبخبر كان، وبالتمييز، وبالنعت (الصفة)، وسيأتي بيان وجه الشبه والأثر المترتب على ذلك في ثنايا البحث.

وسبب آخر، أن الزمخشري بدأ الحديث عن الحال بقوله: "شبه المفعول والظرف: شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول"(١). ومثله صنع ابن الأثير، فقد جعل أول المشبهات هو الحال(٢).

وعليه جاءت أهداف البحث على النحو الآتي:

١ -الوقوف على استخدام العلماء كلمة الشبه ومشتقاتها، ومعانيها الاصطلاحية.

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت-٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣. ص ٨٩.

(٢) ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت-٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق د.فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ. ١٨٢/١.

٢ -معرفة أوجه استخدام العلماء الشبه في بناء القواعد، وتعليل الأحكام، وتوضيح المقاصد.

٣ -حصر المسائل التي ذكر العلماء فيها شبهاً في باب الحال، مع بيان وجه الشبه بين الحال، وما شبه به.

٤ -معرفة المسائل التي بُنِيَ عليها أحكام، أو تعليل في باب الحال حملاً على الشبه.

٥ -الوقوف على أوجه الشبه التي ذكرها العلماء في باب الحال ولم يُبْنَ عليها حكم نحويّ.

ولتحقيق ذلك جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

أما المبحث الأول فعنوانه: الشبه في الدرس اللغوي، وأثره في الحكم النحوي.

وأما المبحث الثاني فعنوانه: الشبه في باب الحال وأثره

وأما الخاتمة، ففيها أبرز النتائج والتوصيات.

وقبل الولوج في ثنايا البحث يحسن أن أعرج على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو اقتربت منه، والذي ظهر لي بعد بحث وتنقيب وتفتيش أن هذا الموضوع كما رسم له لم يحض بدراسات تعالجه وفقاً لهذه المعالجة، وإنما الذي وجدته غالبه في قياس الشبه، ولا أرى ضرورة الحديث عنها، وظهور الفرق بينها وبين هذا البحث.

أما ما وجدت مما يقرب من هذا البحث فهو كتاب الدكتور محمد حسين صبرة "المتشابه والمختلف في النحو العربي"، وهذا الكتاب رتبه صاحبه على موضوعات النحو؛ وذلك بأن جعله في فصلين: الفصل الأول: ما يتصل بالتراكيب، والفصل الثاني: ما يتصل بالأدوات، تحدث فيهما عن أوجه الشبه، ثم ما ينفرد فيه أحد

المتشابهين عن الآخر، ولم يعن بأثر التشابه في الموضوعات بل يعنى بأوجه الانفراد، ودونك نموذجاً من هذا: "المفعولات

المفعولات خمسة هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.

وتتشابه هذه المفعولات في شيئين: الأول: النصب. الثاني: أن الناصب لها فعل أو شبه فعل على المشهور.

ويختلف بعضها عن بعض في الأمور الآتية:

١ - أن كل مفعول يختلف مفهومه عن بقية المفعولات؛ فالمفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة، فإنك إذا قلت: ضربت زيداً ضرباً، فالذي فعلته الضرب نفسه، أما المفعول به فإنك ألصقت شيئاً بالمفعول به، فإذا قلت: ضربت زيداً، فأنت لم تفعل زيداً، وإنما فعلت شيئاً به. وفي المفعول فيه (وهو ظرفا الزمان والمكان) قد فعلت شيئاً فيه، وفي المفعول له أنت فعلت شيئاً من أجله. وفي المفعول معه قد فعلت شيئاً معه.

٢ - أن المفعول المطلق (كما يُفهم من اسمه) غير مقيد بحرف جرّ، أما المفعولات الأخرى فمقيدة بحرف جرّ.

٣ - أن صيغة كل مفعول تختلف عن الأخرى، فكل الأسماء تقريباً تصلح أن تكون مفعولاً به، أما المفعول المطلق فهو مصدر أو ما يصلح للنيابة عنه، وكذلك المفعول لأجله، والمفعول فيه اسم زمان أو مكان، والمفعول معه يكون أيّ اسم بعد واو بمعنى مع.

٤ - أن المفعول به يتعدد مع الأفعال التي تنصب مفعولين أو ثلاثة، ولا تتعدد المفعولات الأخرى إلا إذا اختلفت مثل: ضربت علياً ضرباً يوم الخميس تأديباً له.

٥ - أنه يجوز حذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً (أي لغير دليل)، مثال حذفه اختصاراً قول الكميت:

بأي كتاب أم بأي سنة ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسب

ومثل حذفه اقتصاراً قوله تعالى: {والله يعلم وأنتم لا تعلمون}، ولا يجوز ذلك في المفعولات الأخرى إلا في المفعول المطلق إذا نابت عنه الصفة مثلاً، مثل: ضربت محموداً كثيراً، أي ضرباً كثيراً"(٣).

أما الحديث عن الشبه في علم البلاغة، فهو كثير ولا أرى حاجة لذكره؛ لظهور الفارق بينه وبين هذا البحث.

وبناء على ما سبق فإن هذا البحث، في ظنّي، وفي حدود علمي أنه جديد في تناوله.

فأسأل الله العون والسداد.

والحمد لله بدءاً وختاماً.

---

(٣) صبرة، الدكتور محمد حسين، المتشابه والمختلف في النحو العربي، دار غربي للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، ٢٠٠٣م. . ص ٣٥-٣٧.

المبحث الأول: الشبه في الدرس اللغوي، وأثره في الحكم النحوي

المطلب الأول: معنى الشبه

أ) **معناه لغة:** الشَبَه، والشِبْه، والشَبِيه: المماثل والمشاكل لوناً أو وصفاً. والـمُتَشَابِهَاتُ: الـمُتَمَاثِلَاتُ، والتَّشْبِيهُ: التَّمْثِيلُ، وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: مَاثَلَهُ(٤). "وشبهت الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ أقمته مقامه لصفة جامعة بينهما، وتكون الصفة ذاتية ومعنوية، فالذاتية نحو: هذا الدرهم كهذا الدرهم، وهذا السواد كهذا السواد. والمعنوية نحو: زيد كالأسد أو كالحمار، أي في شدته أوبلادته. وزيد كعمرو أي في قوته وكرمه وشبهه، وقد يكون مجازا نحو: الغائب كالمعدوم، والثوب كالدرهم، أي

---

(٤) انظر:

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت-٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. ٢٤٣/٣.
- الرازي، زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (ت-٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ص ١٦١.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبوالفضل، جمال الدين الأنصاري (ت-٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. ٥٠٣/١٣.
- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت-٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م. ص ١٢٤٧.
- إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق مجمع اللغة العربية، ٤٧١/١.

قيمة الثوب تعادل الدرهم في قدره. وأشبه الولد أباه وشابهه إذا شاركه في صفة من صفاته"[٥].

وجاء عند ابن وهب الكاتب: "القياس في اللغة التمثيل والتشبيه، وهما يقعان بين الأشياء في بعض معانيها لا في سائرها؛ لأنه ليس يجوز أن يشبه شيء شيئاً في جميع صفاته ويكون غيره. والتشبيه لا يخلو من أن يكون تشبيها في حدّ أو وصف أو اسم. فالشبه في الحدّ هو الذي يحكم لشبه بمثل حكمه إذا وجد، فيكون ذلك قياساً صادقاً وبرهانا واضحاً. والشبه في الوصف هو الذي يحكم لشبه به في بعض الأشياء فيكون صادقاً، وفي بعضها فيكون كاذباً، والشبه في الاسم غير محكوم فيه بشيء إلا أن يكون الاسم مشتقاً من وصف"[٦].

ويأتي بمعنى الشبه: المثل[٧]، والنظير[٨]، والمضارع[٩]، وتستعمل الكاف للدلالة على التشبيه أيضاً.

---

(٥) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي (ت-نحو٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت. دون تاريخ طبع، دون رقم الطبعة. ص ٣٠٣.

(٦) ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، البرهان في وجوه البيان، تحقيق د.حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م. ص ٦٧.

(٧) جاء في لسان العرب: "يُقَالُ: هَذَا مِثْله ومَثَله كَمَا يُقَالُ شِبْهه وشَبَهُه بِمَعْنًى" ابن منظور، لسان العرب. مادة (مثل) ٦١٠/١١.

(٨) جاء في لسان العرب: "والنَّظِيرُ: المِثْلُ، وَقِيلَ: الْمِثْلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَفُلَانٌ نَظِيرُك أَي مِثْلُك ..... وجَمْعُ النَّظِيرِ نُظَرَاءُ، والأُنثى نَظِيرَةٌ، وَالْجَمْعُ النَّظائر فِي الْكَلَامِ والأَشياء كُلُّهَا..... والنَّظائِرُ: جَمْعُ نَظِيرة، وَهِيَ المِثْلُ والشِّبْهُ فِي الأَشكال، الأَخلاق والأَفعال والأَقوال" ابن منظور، لسان العرب. مادة (نظر) ٢١٩/٥.

(٩) جاء في لسان العرب: "والمُضارِعُ: المُشْبِهُ. والمُضارَعةُ: المُشَابَهَةُ. والمُضارعة لِلشَّيْءِ: أَن يُضارِعه كأَنه مِثْلُهُ أَو شبْهه" ابن منظور، لسان العرب. مادة (ضرع) ٢٢٣/٨. وجاء عند ابن جني في الخصائص عند حديثه عن سبب تنوين الأعلام قوله: "لأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعريفها معنويا لا لفظيا؛

ب) معناه اصطلاحاً: يكثر التعبير بالتشبيه في العلوم المختلفة، ويُلْجَأ إليه للبيان، والتوضيح، وتقريب المفاهيم والمعاني، بتمثيل شيء بشيء معلوم عند المخاطب، أو أوضح منه في الفكرة، أو مشاكله في الصورة أو الطبيعة؛ فـ"الأمثال والتشبيهات إنما هي الطرق إلى المعاني المحتجبة في الأستار حتى تبرزها وتكشف عنها وتصوّرها للأفهام"(١٠). وهو "أشبه شيء بوسائل الإيضاح، ونماذج الدروس التي تسبق الشرح أو يعقب بها عليه، فتذلل ما عسى أن يكون من عسر الفهم، وتثبت معانيها في الذهن(١١). لذا فقد ورد مصطلحاً عليه في عدد من العلوم. وجاء عندهم بتعريفات مختلفة، والذي يعنينا هو ما جاء عند علماء اللغة، وعلماء البلاغة، وعلماء أصول الفقه، وهذا إجمال لما ورد عند كل فريق منهم:

١- عند علماء أصول الفقه:

ورد الحديث عن الشبه عند الأصوليين خلال حديثهم عن القياس؛ وتحدثوا عنه في أمرين: الأول على أنه أحد مسالك العلة، أي أحد الطرق التي تعرف بها العلّة، والثاني على أنه أحد أنواع القياس(١٢). وهناك تداخل عند الأصوليين في

لأنه لا لام تعريف فيها، ولا إضافة". ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت-٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة. ٢٤٣/٣.

(١٠) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت-٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ. ٤٥٥/٣.

(١١)الجندي، علي، فن التشبيه، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٢. ٤٨/١.

(١٢) انظر: ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبدالله بن أحمد (ت-٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م. ٢٤٠/٢. الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد (ت-٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان. ٢٩٦/٣. الإسنوي، عبدالرحيم بن الحسن (ت-٧٧٢هـ)، نهاية السول شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

الحديث عنهما "فحين يتكلمون على قياس الشبه باعتباره من أقسام القياس: نرى الكلام في الواقع لا ينطبق إلا على الوصف الشبهي باعتباره علّة من العلل، وحين يتكلمون على الشبه، باعتباره من مسالك العلّة نراه لا ينطبق إلا على قياس الشبه"(١٣).

ويعرفون الشبه باعتباره المسلك الذي تثبت به العليّة، على خلاف بينهم في ذلك، أي كون الشبه الطريق الموصل إلى العلة، يعرفونه بأنه: الوصف الذي لم تظهر فيه المناسبة بعد البحث التام عنها ممن هو أهله، ولكن أُلِفَ من الشارع الالتفات إليه في بعض الأحكام(١٤).

وأما الشبه بكونه أحد أنواع القياس، "وهو ما ألحق فيه الفرع بالأصل لجامع يشبهه فيه"(١٥)، فهو نوعان: قياس الشبه، وقياس غلبة الأشباه.

قياس الشبه: "إلحاق فرع بأصل لكثرة اشتباهه للأصل في الأوصاف، من غير أن يعتقد أن الأوصاف التي يشابه الفرع فيها الأصل علة حكم الأصل"(١٦).

١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ص٣٣٠. المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان (ت-٨٨٥هـ)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق د. عبدالرحمن الجبرين، وآخرين، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. ٣٤١٩/٧. الزوبعي، ضياء، قياس الشبة عند الأصوليين ونماذج من تطبيقاته الفقهية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد (١٧) ٢٠٠٨م. ص١٩٨. الحسن، ميادة محمد، التطور الدلالي لمصطلح الشبه في القياس، مجلة دارس العدد الثاني، شهر صفر ١٤٣٣هـ. ص ص ٢٦.

(١٣) الزوبعي، ضياء، قياس الشبة عند الأصوليين ونماذج من تطبيقاته الفقهية. ص١٩٩.

(١٤) النملة، د.عبدالكريم بن علي، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ٢٠٩٧/٥.

(١٥) جغيم، د. نعمان، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م. ص١٦٠.

(١٦) المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. ٣٤٢٣/٧.

قياس غلبة الأشباه، أو قياس الأشباه: هو إلحاق فرع متردد بين أصلين بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهه بالآخر فيهما، أو في أحدهما[١٧].

٢- عند علماء البلاغة:

للتشبيه تعريفات متعددة عند علماء البلاغة[١٨]، ولعل أشملها أنه: "الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى"[١٩].

ويَعُدُّ البلاغيون التشبيهَ أنّه "من أشرف كلام العرب، وفيه تكون الفطنة والبراعة عندهم، وكلما كان المشبِّه منهم في تشبيهه ألطف؛ كان بالشعر أعرف، وكلما كان بالمعنى أسبق؛ كان بالحذق أليق"[٢٠]. "والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما

---

(١٧)انظر: البَصْري، محمد بن علي الطيب أبو الحسين (ت-٤٣٦هـ)، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. ٢٨٩/٢. الرازي، محمد بن عمر، فخر الدين (ت-٦٠٦هـ)، المحصول، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م. ٢٠٢/٥. الأرموي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم (ت-٧١٥هـ)، نهاية الوصول في دراية الأصول، تحقيق د.صالح بن سليمان اليوسف ود.سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. ٣٣٣٩/٨. السنيكي، زكريا بن محمد (ت-٩٢٦هـ)، غاية الوصول في شرح لب الأصول، دار الكتب العربية الكبرى، مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه). دون رقم الطبعة. دون تاريخ الطبعة.

(١٨) انظر: الجندي، علي، فن التشبيه. ص٣٠-٣٣.

(١٩) انظر: القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر (ت-٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨م. ص٢٠٣. الصعيدي، عبدالمتعال (ت-١٣٩١هـ)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م. ٣٨٤/٣. قاسم، د.محمد أحمد، وديب، د.محيي الدين، علوم البلاغة "البديع والبيان والمعاني"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م. ص١٤٣.

(٢٠) ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، البرهان في وجوه البيان، تحقيق د.حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م. ص١٠٧-١٠٨.

تعيه القلوب، وتُدركه العقول، وتُسْتَفتَى فيه الأفهامُ والأذهان، لا الأسماع والآذان"[٢١].

والتشبيه أحد علوم البديع "وله من أثر في رفع شأن الكلام، وخلع أشعة البهاء عليه، وإلباسه رَوْع الإعجاب، وتمهيد طريق معبد له في ثنايا النفوس، وفتح باب القبول أمامه في أطوار الصدور، فإنه أشبه شيء بوسائل الإيضاح، ونماذج الدروس التي تسبق الشرح أو يعقب بها عليه، فتذلل ما عسى أن يكون من عسر الفهم، وتثبت معانيها في الذهن"[٢٢].

٣- عند النحاة:

ورد الشبه عند النحويين لمعان مختلفة، هي:

١ - الشبه بمعنى المثل، وهو الشبه بالمعنى البلاغي.

٢ - الشبه بمعنى المثال، وهو تقريب المعنى، كما يكون في وسائل الإيضاح.

٣ - الشبه في القياس، وهذا موافق لما عند الفقهاء.

المطلب الثاني: حديث عن معاني الشبه المختلفة

أولاً: الشبه بمعنى المثل:

استخدامُ العلماء الشبه بمعنى المثل كثيرٌ في كلامهم، أي أن هذا مثل هذا في الحكم، كما يقولون: (لما) تشبه (لم) في جزم المضارع، ولذلك نجدهم يقررون أن"الجازم لـمَّا لم يجد حركة يزيلها أخذ من نفس الفعل. وهو عندهم مشبه بالدواء

(٢١) الجرجاني، عبدالقاهر بن عبد الرحمن (ت-٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني بجدة. ص٢٠

(٢٢) الجندي، علي، فن التشبيه. ٤٨/١.

الداخل على الجسم، إن وجد فضلة أخذها، وإلَّا أخذ من نفس الجسم. وكذلك الجازم لـمَّا لم يجد في حروف العلة حركة يأخذها أخذ نفس حرف العلة"[٢٣].

وعلى هذا المعنى سار كثير من النحاة في تقريب المعاني إلى الأذهان بالتشبيه، فهذا سيبويه يريد أن يبين أن المفعول به منع الفعل من العمل في الحال على وجه المفعولية، فشبه بالفاعل حين حال دون أن يرفع الفعل المفعول به، وشبهه بالتنوين ونون (عشرون) حين حالت دون إضافة التمييز، قال: "وذلك قولك: ضربتُ عبدَالله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نَحْوُ: عبدالله، وزيد ما جاز في (ذهبتُ)، ولجاز أن تقول: ضربتُ زيداً أباك، وضربتُ زيداً القائمَ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ، ولا البَدَلَ، فالاسم الأول المفعول في (ضربتُ) قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفِعل في (ذهبَ) أنْ يكون فاعلا، وكما حالتِ الأسماء المجرورةُ بين ما بعدها وبين الجارّ في قَولك: لي مثلُه رَجُلاً، ولي مِلؤُهُ عَسَلاً، وكذلك: ويحهُ فارساً؛ وكما منعتِ النُّونُ في عشرين أن يكونَ ما بعدها جرًّا إذا قلتَ: له عشرون درهما"[٢٤].

ويشبه سيبويه أيضاً لام الأمر، و(لا) الناهية بـ(لم) في جزم الفعل، قال: "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، و(لا) في النهي، وذلك قولك: لا تفعل؛ فإنما هما بمنزلة (لم)"[٢٥]، وشبه الجزم في الأفعال بالجر في الأسماء، حيث كل واحد منهما مختص بصاحبه، الجزم

(٢٣) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت-٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م. ٢/٣٤٠.

(٢٤) سيبويه، الكتاب. ١/٤٤

(٢٥) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت-١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م. ٣/٨

مختص بالأفعال كما أن الجرّ مختص بالأسماء، قال: "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيب"(٢٦).

وشبه ابن السراج اسم (كان) بالفاعل، حيث قال: "المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع بـ(كان) وأخواتها، وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت بـ(كان)"(٢٧)، ونحوه ما صنع السيرافي في تشبيه خبر (إنَّ) بالفاعل أيضاً، قال: "(إنّ) وأخواتها؛ وذلك أنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح أواخرها، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبّه بالمفعول، والخبر المرفوع المشبّه بالفاعل"(٢٨).

ومن ذلك ما عبر به أبو حيان في بيان سبب تسمية جمع التكسير بهذا الاسم بأنه مثل التغيير الذي يحدث للإناء حين تكسيره، وعبر عن ذلك بـ(شَبَّهَ)، فقال: "وقوله: وهو التكسير يعني أن هذا الجمع الذي ذكره بهذه القيود يسمى جمع تكسير. شَبَّهَ تغيير المفرد عن بنيته إلى بنية أخرى وإفادته مما يدل عليه المفرد دلالة واحدة ثلاثة فأكثر أو ما أصله ذلك بكسر الإناء الذي تغير شكله، وتفككت أجزاؤه وعاد إلى هيئة أخرى، وذلك بخلاف جمع السلامة"(٢٩). وهذا كثير وليس القصد الاستقصاء.

---

(٢٦) سيبويه، الكتاب ٩/٣.

(٢٧) ابن السراج، محمد بن السري (ت-٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت. ٨٢/١.

(٢٨) السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت-٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.١٢٢/٣.

(٢٩) أبو حيان، محمد بن يوسف (ت-٧٤٥هـ)، التذييل والتكميلفي شرح التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م. ٢٧١/١.

والدليل على أنهم يعنون به التشبيه البلاغي أمران:

الأول: أنهم لا يذكرون حكماً مترتباً على هذا التشبيه، وإنما هي الصورة تشبه الصورة؛ فلذلك لمّا ذكر ابن جني المشبه بالفاعل في قوله: "ومشبه بالفاعل في اللّفظ وهو قسمان: اسْم (كَانَ) وأخواتها وأخبار (إِنَّ) وأخواته"(٣٠)، عَلَّق ابن الخباز على هذا بقوله: "إنما كان هذان القسمان مشبهين بالفاعل، ولم يكونا فاعلين؛ لأن (كان) وأخواتها ليست بأفعال حقيقية. و(إِنَّ) وأخواتها حروف، فلذلك كان المرفوع بهما مشبهاً بالفاعل. وقوله: (في اللفظ) متعلق بالمشبه. أي: أن لفظه لفظ الفاعل، وليس معناه معناه، وحال اسم (كان)، وخبر (إِنَّ) كحال ما لم يسم فاعله في أن لفظه لفظ الفاعل، وهو في المعنى غير فاعل"(٣١).

الثاني: ذكرهم وجه الشبه، ومن ذلك ما قاله ابن الأثير عند حديثه عن المشبّه بالمفعول به، وهو الحال، والتمييز، والاستثناء، قال: "ووجه مشابهة الحال للمفعول: أنّها فضلة جاءت بعد مضيّ الجملة، كما جاء المفعول...، ووجه شبه التّمييز: أنّه في مواقعه كالمفعول في مواقعه، بعد النّون والتنوين....، ووجه شبه الاستثناء به: مجيئه فضلة بعد الجملة..."(٣٢).

ومنه ما ذكره ابن يعيش للتفرقة بين تركيب (معديكرب) و(خمسةَ عشرَ) بأن تركيب "(معديكرب) و(حضرموت)، وشِبْهَهما من المركّبات مشبّهة بما فيه هاءُ التأنيث من نحوِ: طلْحَةَ، وحَمْزَةَ، فأُعرب كإعرابه؛ لأنّ اتّصال الاسم الثاني بالاسم الأوّل

---

(٣٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت-٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت. ص٢٤.

(٣١) ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت-٦٣٩هـ)، توجيه اللمع، تحقيق أ.د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. ص١٣٣.

(٣٢) ابن الأثير، البديع في علم العربية. ١٨٢/١.

كاتّصال هاء التأنيث من جهةِ أنّه زيادةٌ فيه، بها تَمامُه من غيرِ أن يكون له معنًى ينفرد به"[٣٣].

ثانياً: الشبه بمعنى المثال: استخدم النحويون الشبه بمعنى المثال عند إرادة توضيح أمر ما، فمن ذلك ما عبر به ابن مالك في التسهيل بقوله: "وإنْ عُنِيَ بـ(الذي) من يَعْلَم أو شِبْهُه فجمعه: الذين"[٣٤]، فعبر بالشبه ويريد المثل، فالمعنى أن (الذين) تستخدم مع أولي العلم، وأمثالهم ممن نزلوا منزلتهم، وفي ذلك يقول ناظر الجيش: "وأشار المصنف بقوله: وإن عني بالّذي من يعلم أو شبهه إلى أن الذين جمع للذي إذا أريد بالذي من يعلم نحو: {إِنَّ الَّذِينَ قالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا}[فصلت: ٣٠]، أو شبه من يعلم نحو: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ فَادْعُوهُمْ}[الأعراف: ١٩٤] نزلت الأصنام منزلة من يعلم لكونهم عبدوها من دون الله"[٣٥].

ومن ذلك أيضاً قول ابن مالك: "ويُغْني عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ منْويٌّ معه استقَرَّ أو شبهُه"[٣٦].

---

(٣٣) ابن يعيش، يعيش بن علي (ت-٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م. ١٦٣/٣.

(٣٤) ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك، جمال الدين أبو عبدالله، الطائي الجياني (ت-٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٣٨٧هـ=١٩٦٧م. ص٣٣.

(٣٥) ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت-٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. علي فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م. ٦٥٨/٢.

(٣٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد. ص٣٥.

ومنه عند سيبويه قوله عند حديثه عن أسماء الأفعال: "وأما ما لا يَتعدّى المأمورَ ولا المَنهيَّ إلى مأمورٍ به ولا إلى منهيٍ عنه، فنحوُ قولك: مَهْ مَه، وصَهْ صه، وآهٍ وإيهٍ، وما أَشبه ذلك"(٣٧). أي: ومثل ذلك.

ومن ذلك ما عبر به ابن مالك أيضاً في حديثه عن حذف رابط الجملة الخبرية، حيث قال: "وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظا أو محلا، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولاً والمبتدأ (كلّ) أو شبهه في العموم والافتقار"(٣٨)، أي مثله في العموم والافتقار. ومنه حديثه عن إعمال المصدر، فقال بعد أن ذكر أن إعمال المصدر مشروط بـ"تقديره بفعله، أو بـ(أنْ) الخفيفة، أو (أنْ) المصدرية، أو (ما) أختها"، ثم أخذ بالتمثيل لذلك، وختمه بقوله: "وكذا كل مصدر وقع بعد (لولا) أو بعد فعل إرادة أو كراهة، أو خوف أو طمع أو شبه ذلك"(٣٩) أي مثل ذلك.

ومنه ما جاء عند الشاطبي خلال حديثه عن كون الحال نكرة، قال: "... الحال إن جاء معرفًا بأحد وجوه التعريف، فليس في الحقيقة بمعرفٍ، وإنما هو منكر، وهذا الكلام لا يقال إلا فيما ثبت له التنكير أصلًا يرجع إليه، فيريد أن الحال لا يكون أبدًا

(٣٧) سيبويه، الكتاب. ٢٤٢/١

(٣٨) ابن مالك، تسهيل الفوائد. ص٤٨.

(٣٩) ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت-٦٧٢هـ)، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق د.عبدالرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م. ١٠٩/٣-١١٠.

إلا نكرة، نحو: جاء زيدٌ مسرعًا، وكر زيدٌ راجعًا، ومر بشرٌ ضاحكًا، وما أشبه ذلك"[٤٠] أي: ومثل ذلك.

وهذا الاستعمال قليل؛ لأنهم يستخدمون كلمة (نحو)، أو كلمة (مثل) أكثر من كلمة (شبه).

ثالثاً: الشبه في القياس: سبق الحديث عن الشبه في القياس عند علماء أصول الفقه، وأنه نوعان: قياس الشبه، وقياس غلبة الأشباه. أما عند النحويين، فإن الأغلب عندهم هو قياس الشبه، وأما قياس غلبة الأشباه فقليل؛ فلذلك عرفه الأنباري بقوله: "وهو أن يُحْمَل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل"[٤١]. وهذا ينطبق على قياس الشبه، لا قياس غلبة الأشباه.

وقد استدل به النحويون كثيراً في مصنفاتهم، وحملوا الشبيه على شبيه، ونسبوا ذلك إلى العرب، كما قال ابن أبي الربيع: "والعرب تعطي الشيء حكم ما أشبهه، وعلى مراعاة الشبه وُضِعَ باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكثير من أبواب العربية"[٤٢].

وقد نصّ ابن الأثير على أن الشبه يقتضي القياس، قال: "اعلم أنّ المشابهة تقتضي تأثّرا، وهذا قياس في العربيّة مستمرّ؛ ألا ترى أنّ ما بني من الأسماء إنّما بني

---

(٤٠) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت-٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. ٤٣٣/٣.

(٤١) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت-٥٧٧هـ)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ=١٩٧١م. ص١٠٧.

(٤٢)ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت-٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م. ص١٨٠.

لشبه الحروف، وأنّ ما أعرب من الأفعال إنّما أعرب لمشابهته الأسماء، وأنّ ما أعمل من الأسماء، أو منع الصّرف فلمشابهته الأفعال"(٤٣).

ودونك استخدام النحويين لكلا النوعين:

١- قياس الشبه:

لقد اعتمد النحويون على قياس الشبه في استدلالاتهم، فهذا الخليل يقيس المنادى النكرة على (قبل) و(بعد) قياس شبه؛ لوجود الشبه بينهما؛ إذ كل منهما منصوب، وأنهما يستطيلان بالإضافة، قال سيبويه عند حديثه عن المنادى النكرة: "وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لـمَّا طال نُصب ورُدّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بقبلُ وبعدُ. وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلا وبَعْداً فيقول: ابدأ بهذا قَبلاً، فكأنه جعلها نكرة. فإنما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظُهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتَهما إلى الأصل"(٤٤). وكذلك قياسه (كلا) على (على) و(لدى) في قلب ألفها ياء قياس شبه؛ لأنَّهما يكثران في كلام العرب، وأنَّهما لا يخلوان من الإضافة، سيبويه: "وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما. فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب؛ لأنَّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل (كلا) بمنزلتهما حين صار في موضع الجر والنصب. وإنَّما شبَّهوا (كلا) في الإضافة بـ(على)

(٤٣) ابن الأثير، البديع في علم العربية. ٥٦٦/١.

(٤٤) سيبويه، الكتاب. ١٩٩/٢.

لكثرتهما في كلامهم، ولأنَّهما لا يخلوان من الإضافة. وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"(٤٥).

واستعمل سيبويه قياس الشبه في تجويز دخول الألف واللام على المصادر الواقعة حالاً قياساً على المصادر الواقعة مفعولاً مطلقاً؛ لأنها تشبهها في المصدرية، وأنها تخالف الاسم الذي قبلها، قال: "وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أَرْسَلَها العِراكَ. قال لبيدُ بن رَبيعةَ:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

كأنّه قال: اعتراكاً. وليس كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمدَ لله، والعَجَبَ لك، تَدخله الألفُ واللام، وإنَّما شُبّه بهذا حيث كان مصدراً، وكان غَير الاسم الأوّل"(٤٦).

واستدل ابن السراج بقياس الشبه على نصب الشبيه المضاف في باب النداء قياساً على المضاف؛ لوجود الشبه بينهما في أن كلاً منهما اتصل به شيء لإتمام معناه، ولأن كلّاً منهما يكون معرفة ونكرة، قال: "إذا ناديت اسماً موصولاً بشيء هو كالتمام له، فحكمه حكم المضاف؛ إذ كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلى لفظ هو تمام الاسم الأول، ويكون معرفة ونكرة، وذلك قولك: يا خيراً من زيد أقبل. ويا ضارباً رجلاً، ويا عشرين رجلاً، ويا قائماً في الدار، وما أشبهه، جميع هذا منصوب"(٤٧).

---

(٤٥) السابق. ٤١٣/٣.

(٤٦) السابق. ٣٧٢/١. وقياس الشبه عند سيبويه كثير ومنه: الكتاب ٧٥/١، ١٢٢، ١٤٥، ٤١٢، ٤٣٤، ١١٦/٢، ٨/٣، ٦٨، ٢٤٧، ٦٣٦، ١١/٤، ١٠٩،

(٤٧) ابن السراج، الأصول في النحو. ٣٤٤/١.

واستدل ابن مالك على عدم العطف بـ(إما) المسبوقة بمثلها، وأن العطف بالواو تشبيه لها بـ(لا)المسبوقة بالواو، قال: "و(أَمَّا) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين، ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أن العطف إنما هو بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ(أو). وبقولهما أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد، ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (أما) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير، وعملاً بمقتضى الأولوية"[٤٨].

واستدل ابن أبي الربيع بقياس الشبه في إعراب الاسم المعتل بالحركات المقدرة قياساً على الاسم الصريح، حيث قال: "ثم إن الإعراب يكون في اللفظ، ويكون في التقدير، فالذي في اللفظ بيّن، والذي في التقدير يعلم بالنظائر[٤٩]، فإذا قلت: جاءني موسى، ورأيت موسى، فهو متغيّر بالعوامل، ويعلم ذلك بأن موسى اسم أعجمي بمنزلة إبراهيم، وإبراهيم إذا دخلت عليه العوامل تغيّر، فعلم أن موسى كذلك؛ لأن الآخر ألف، والألف لا تقبل الحركات"[٥٠].

فهذه جملة من قياس الشبه عند المتقدمين والمتأخرين من النحويين، تظهر بجلاء أن هذا النوع من القياس عرفه النحويون، وأقاموا عليه جملة من الأحكام، والتعليل، والتوجيه؛ وأنه معتمد عندهم كما أن قياس العلّة معتمد عندهم؛ فلم يفرقوا بينهما في الاستدلال والتعليل، وهو ما يؤكد أهمية دراسة هذا النوع من

---

(٤٨) ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت-٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م. ١٢٢٦/٣.

(٤٩) النظائر بمعنى الأشباه.

(٥٠) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص١٧٢.

الاستدلال عند النحويين، وخاصة أنه لم يشتهر في الدراسات النحوية كما اشتهر في الدراسات الفقهية.

٢- قياس غلبة الأشباه

كما سبق أن قياس غلبة الأشباه هو إلحاق فرع متردد بين أصلين بأحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهه بالآخر فيهما، أو في أحدهما، وعلى هذا حمل سيبويه إلحاق العرب علامة النصب في المثنى بعلامة الجر دون علامة الرفع؛ لأن الجر أولى من الرفع؛ لأن الجر من خصائص الأسماء، والرفع يدخل الأفعال والأسماء، فكان الأولى أن تلحق علامة النصب بعلامة الجرّ، قال: "واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفُع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى"(٥١).

ومن ترجيح الجرّ على النصب في المعطوف على خبر (ليس) و(ما) المجرور بالباء الزائدة؛ لأن النصب بالحمل على الموضع، والجر بالحمل على اللفظ، ولقربه من المجرور، ولأن المعنى واحد، فكان الحمل على الجر أولى لغلبة الأشباه في الجر على النصب، قال سيبويه: "هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك. والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى. وأن يكونَ

(٥١) سيبويه، الكتاب. ١/١٧.

آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه. وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه"(٥٢).

ولغلبة الأشباه رجح العكبري إلحاق (إنْ) المخففة بالثقيلة، فأوجب لها العمل، ولم يلحقها بـ(أَنْ) الناصبة للفعل، كما احتج به الكوفيون في القول بعدم إعمالها، قال حاكياً دليل الكوفيين في ذلك: "لفظ المُخففة كلفظِ الخَفِيفة العاملة في الفِعل، فتُشبهها، وعوامِلُ الأَفعالِ لا تَعمَلُ في الأسماءِ، فما يُشبهها كذلك، يَدُلّ عليه أنَّ (أنْ) عملت بالشَّبهِ، وشَبَهُهَا بالفعلِ المَحذُوفِ كشَبَهِهَا بالعامِلَةِ في الفعلِ، وليس أحدُ الشَّبهين أَولى بها من الآخَرِ، فعندَ ذلِكَ يَتعارَضُ الشَّبهان فيَتَساقطان، وتَرجعُ إلى الأصل وهو إلغاؤها عن العَمَلِ" ثم أجاب عن ذلك بقوله: "(أنْ) المُخففة تُشبهُ (أنْ) النَّاصِبة للفِعل في صورةِ الحروفِ، وهي مُخالفة لَها في أنَّ المُخففةَ مُختَصَّةٌ بالأسماءِ، مؤكدةٌ للمعنى، وهذا كافٍ في إعمالِهَا في الاسمِ، بخلافِ (إنْ) النَّاصبة للفعلِ، وبهذا يَتَبَيَّنُ أن شَبَهَها بعواملِ الأَسماءِ أَقوى والحُكْمُ لأَقوى الشَّبَهَيْنِ"(٥٣).

ومن قياس غلبة الأشباه إلحاق الاسم الموصول مع صلته بالمركب المزجيّ؛ لأنه أولى من المفرد والمركب تركيب إسناد أو تركيب إضافة، كما قال ابن مالك: "للموصول مع الصلة شبَه بشطري الاسم، وأشبَه الأسماء بهما المركبُ تركيب مَزْج كبعلبك، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير

(٥٢) السابق. ٦٦/١/٦٧.

(٥٣)العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت-٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعةالأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. ص٣٥٢

صدرهما في عجزيهما، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار"[٥٤].

ورجح ابن مالك أيضاً القول ببناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى على إعرابه، بأنه "شبه (لا رجلين) بـ(يا رجلان) أقوى من شبهه بـ(لا خيراً من زيد)"[٥٥].

إن هذه الأمثلة تؤكد اعتماد قياس غلبة الأشباه عند النحويين، وتبين أن هذا النوع من القياس معتبر في الدرس النحويّ، ومعتد به في الأحكام، والتعليل، والتوجيه؛ وإليه يلجأ عند تردد الشبه بين أصلين أو أكثر، فينظر أيّهما أكثر في أوجه الشبه فلحق به.

المطلب الثالث: الشبه من جهة كونه لفظيّاً أو معنويّاً

إن قياس الشبه أو غلبة الأشباه يعتمد على وجود تشابه بين الفرع والأصل، وهذا الشبه قد يكون في اللفظ، وقد يكون في المعنى، وقد يكون فيهما، والعلماء قد يلحظون أحدهما أو كليهما معاً، فيثبتون القياس بذلك، سواء كان الشبه في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً. ولا شكّ أن اجتماع النوعين أقوى من انفراد أحدهما.

١. القياس لوجود الشبه اللفظيّ والمعنويّ:

حين يلحظ العلماء وجود الشبهين اللفظي والمعنوي فإنهم يجعلون القياس عليهما، وذلك أقوى للشبه، فلذلك أوجب ابن أبي الربيع وجود الشبهين في قياس عمل اسم الفاعل عمل الفعل، ورفض القياس على أحدهما، محتجّاً بأن العرب راعت الشبه اللفظيّ والشبه المعنويّ في أحكامها، وأن هذه المراعاة ليست على صفة اللزوم، فقد يوجد الشبه ولا يوجد القياس، سواء الشبه اللفظيّ أو المعنويّ، فإذا

(٥٤) ابن مالك، شرح التسهيل. ١/٢٣١-٢٣٢

(٥٥) ابن مالك، شرح التسهيل. ٢/٥٧.

قصرنا شبه اسم الفاعل بالفعل في العمل من غير دليل فإننا تقولنا على العرب ما لم ترده، فلزم أن نراعي الشبهين في ذلك، قال: "إذا صح أن العرب لم تعمل اسم الفاعل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وهو إذا كان كذلك فيه أمران كل واحد منهما قد وجدنا العرب قد راعته في غير هذا الموضع: أحدهما: المعنى، والآخر: اللفظ، إلاّ أنّ المراعاة ليست على اللزوم، فليس الشيء إذا أشبه الشيء يعطى أحكامَه، قد يكون ذلك، وقد لا يكون، وكذلك الشيء إذا كان في معنى الشيء فلا يعطى أحكامه، ولا يقوى قوته، ألا ترى أن المضارع في معنى اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا يضرب زيداً غداً، فهو في معنى: هذا ضاربٌ زيداً غداً، ولم تدخل عليه الألف واللام الداخلتان على اسم الفاعل، ولا يوصف كما يوصف اسم الفاعل، فَعَلَّ العرب حين أعملت اسم الفاعل إنما لحظت الأمرين جميعاً، وهما المعنى، وشبه اللفظ، إذ كل واحد منهما على انفراده قد يراعى وقد لا يراعى فإذا أسقطنا أحدهما وأعملنا اسم الفاعل بأحد الوصفين وطردنا الحكم مع الوصف الآخر، كنا قد أثبتنا اللغة بالوهم، وتقوّلنا على العرب ما لعلّها لم ترده، وإنما أرادت غيره، وهو العمل بالوصفين جميعاً"(٥٦). فقرر أن الشبه بين الفعل واسم الفاعل في اللفظ والمعنى هو موجب القياس، وليس أحدهما.

ومن اجتماع الشبه اللفظيّ والمعنويّ في قياس الشبه قياس الحروف النواسخ على الفعل في العمل لوجود الشبهين اللفظيّ والمعنويّ؛ فإنَّ العلة "في إعمال هذه الحروف أنها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها. فلفظها بناؤها على الفتح، واتصال الضمير بها، وأنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها نحو: إِنَّنِي. ومعناها

(٥٦) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص١٠١٤-١٠١٥.

التأكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي. فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر"(٥٧).

أَمَّا إذا تعارض الشبه اللفظيّ والمعنويّ، فإلحاق الفرع بالأصل في اللفظ أولى من المعنى، كما يظهر لي، والله أعلم؛ لذلك حين يتنازع شبهان أحدهما لفظي والآخر معنوي في الأسماء الممنوعة من الصرف، يُقدّم اللفظيّ، فإن شبهها بالفعل الذي هو سبب منعها من الصرف شبه معنويّ، وشبهها بالاسم المصروف شبه لفظيّ، بدخول الألف واللام أو الإضافة، فجرت بالكسرة تشبيهاً بالمتمكن؛ "لأن الألف واللام والإضافة يبعدانه من شبه الفعل ويقربانه من شبه الاسم المتمكن"(٥٨).

ومن تغليب الشبه اللفظي في بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث، على الشبه المعنوي الذي نقله إلى الإعراب، كما قال أبو حيان: "بأنه لما لحقته النون تعارض فيه شبهان، شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص، وشبه بالماضي من الوجه الذي ذكره سيبويه(٥٩)، وهذا يرده إلى أصله، ويجذبه إلى جنسه، فانبغى أن يغلب عليه هذا لأنه أولى، وإذا غلب حكم هذا فليس إلا البناء؛ لأن البناء أصل الفعل، فأدنى شيء يرده إليه، والإعراب فيه خروج عن الأصل"(٦٠).

---

(٥٧) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة. ٢٠١٧/١.

(٥٨) السابق. ١٠٨/١.

(٥٩) قال سيبويه: "وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الأعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْت وفَعَلْنَ، فأُسكنَ هذا ههنا وبنى على هذه العلامة، كما أُسكن فَعَلَ، لأنّه فِعلٌ كما إنه فَعْلٌ، وهو متحرَّك كما أنّه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها – إذا كانت هي وفعَلَ شيئاً واحداً – مِن يَفعَلُ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك: هن يَفْعَلْنَ ولن يفعلن ولم يفعَلْنَ". الكتاب. ٢٠/١.

(٦٠) أبو حيان، التذييل والتكميل. ١٢٩/١.

٢. القياس لوجود الشبه اللفظيّ:

من قياس الشبه على اللفظ قياس الخليل نُطْقَ الحروفِ المركب منها الكلمات؛ حيث قاسها على النطق بالكلمات التي على حرف هجائي واحد، فإن كانت متحركة، كما في نطق الراء من كلمة (ضَرَب) فإنه يقيسها على الأمر من (وَعَى) فيقول فيها: رَه، بإضافة هاء السكتة عند الوقف؛ لأن العرب لا تقف على متحرك، كما يقولون في الأمر من (وَعَى): عِه. وأما إذا لم يقف عليها فإنه لا يدخل هاء السكت، فيقول: رَ يا فتى. أما إذا كان الحرف ساكناً فإنه يدخل عليه ألف الوصل كما تصنع العرب إذا بدأت بساكن، فالخليل قاس اللفظ على اللفظ، قال سيبويه: "باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في: لك، والكاف التي في: مالك، والباء التي في: ضرب؟ فقيل له: نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول: كه وبه. فقلنا: لم ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عه، فألحقوا هاءً حتى صيروها يستطاع الكلام بها؛ لأنَّه لا يلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: ك وب فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى ..... ثم قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي، وباء اضرب، ودال قد؟ فأجابوا بنحوٍ مما أجابوا في المرة الأولى فقال: أقول اِب، واِي، واِد، فألحق ألفاً موصولة. قال: كذاك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: ابنٌ واسمٌ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلَّم بساكنٍ في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفاً حتى وصلت اللفظ بها، فكذلك تلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكَّن الأول في الاسم"[٦١].

(٦١) سيبويه، الكتاب. ٣/٣٢٠-٣٢١.

ومن قياس الشبه قياس (أَفْعِلْ) في التعجب على فعل الأمر، وإلحاق نون التوكيد به، كما نص على ذلك ابن مالك بقوله: "ولشبه (أفْعِلْ) بفعل الأمر جاز أن يؤكد بالنون كقول الشاعر:

ومُسْتَبْدل من بَعد غَضْبَى صُرَيْمةً فَأَحْر به بطُول فقرٍ، وأَحْرِيَا

وهذا إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي، وهو نظير تركيب النكرة مع (لا) الزائدة لشبهها بـ(لا) النافية"(٦٢).

٣. القياس لوجود الشبه المعنويّ:

من قياس الشبه القياس المعنوي في بناء الأسماء كالاستفهام تشبيهاً لها بحرف الاستفهام الهمزة، وكذلك أسماء الشرط بحرف الشرط (إن)، وفي ذلك يقول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا والمعنويّ في متى وفي هنا(٦٣)

---

(٦٢) ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٨/٣.

(٦٣) ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت-٦٧٢هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون، مكة المكرمة، دون ت. ط. ص١٠.

انظر حديث العلماء عن الشبه المعنوي: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٨٦/٢. بدر الدين، محمد بن محمد بن مالك (ت-٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ=٢٠٠٠م. ص١٣. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت-٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م. ٢٩٩/١. الأُشْمُوني، علي بن محمد (ت-٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م. ٤٢/١. الأزهري، خالد بن عبدالله (ت-٩٠٥هـ)، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ٤٣/١.

ومن ذلك تشبيه تعريف المنادى بتعريف الإشارة عند الخليل؛ لأن معناهما واحد وهو قصدٌ وإيماءٌ إلى حاضر، قال ابن يعيش: " تعريف الإشارة إيماءٌ، وقصدٌ إلى حاضرٍ لِتُعَرِّفَه لحاسّةِ النَّظَر، وتعريفَ النداء خطابٌ لحاضر، وقصدٌ لواحد بعينه، فلتقارُبِ معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالإشارة في نحوِ (هذا) وشِبْهِه؛ لأنّه في الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ إلى حاضر"(٦٤).

ومنه تشبيه سيبويه (قد) بـ(حسب) في عدم دخول نون الوقاية عليها في الضرورة الشعرية؛ لأن معناهما واحد، قال: "وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي، شبهه بـ(حسبي)؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر:

قــدْني مِــن نَصــر الخُبيــبَين قــدِي لــيس الإمــامُ بالشَّــحيح الــمُلحدِ"(٦٥)

المطلب الرابع: الغاية من قياس الشبه في النحو، وأثره في الحكم النحويّ، وقوة الحكم المنقول وضعفه

استدل العلماء بقياس الشبه، وقياس غلبة الأشباه على أمرين: أحدهما: نقل حكم نحويّ من الأصل إلى الفرع، والآخر: تعليل حكم نحويّ، وبيان ذلك فيما يأتي:

١- نقل حكم نحويّ من الأصل إلى الفرع:

استخدم العلماء قياس الشبه لنقل حكم من أصل إلى فرع، لقيام الشبه بينهما، كما في قياسهم الحروف النواسخ على الأفعال لشبهها بها في اللفظ والمعنى، فأعملوها حملاً على هذا الشبه، في اللفظ والمعنى بالفعل، وذلك "أن الأَصلَ في الحُروف ألاَّ

(٦٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٤٣/١.

(٦٥) سيبويه، الكتاب. ٣٧١/٢.

تَعمل، وإنّما أُعمل منها ما أُعمل لشبههِ الفعل"[٦٦]، فمن الحروف العاملة الحروف الناسخة أعملت لأنها "مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها. فلفظها بناؤها على الفتح، واتصال الضمير بها. وأنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها، نحو: إِنَّنِي. ومعناها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي. فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر"[٦٧].

ومن ذلك الحكم على بعض الأسماء بالبناء لمشابهتها الحروف، شبها في اللفظ أو المعنى، كما حكم على الفعل المضارع بالإعراب لمشابهته الأسماء، فـ"المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علَّة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلَّة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلَّة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها"[٦٨].

ومنه استدلال ابن مالك على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع من ذلك، بقياس الشبه؛ حيث قاس الخبر على الفعل، والمبتدأ على الفاعل، فالفعل يشبه الخبر في أنه مسند، والفاعل يشبه المبتدأ في أنه مسند إليه، فكما يتقدم الفعل على الفاعل جاز تقديم الخبر على المبتدأ، قال ابن مالك: "قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز

---

(٦٦) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص٣٥١.

(٦٧) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة. ٢١٧/١.

(٦٨) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت-٣٢٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د.مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م. ص ٧٧.

تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس"[٦٩].

ومن ذلك الحكم على اسم الإشارة (ذا) بأن أصله ثلاثيّ كالأسماء المتمكنة، وليس ثنائيّاً كالأسماء المبنية نحو (مَنْ)، و(كَمْ)، لغلبة أشباه الأسماء المتمكنة عليه؛ لأنه "اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه، قد غلب عليه أحكامُ الأسماء الظاهرة، نحو وَصْفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلمّا غلب عليه شَبَهُ الأسماء المتمكّنة، حُكم عليه بأنه ثُلاثيّ كالأسماء المتمكنة"[٧٠].

٢- تعليل حكم نحويّ:

استعمل العلماء قياس الشبه لتعليل حكم نحويّ بعد ثبوته بالسماع، فهو عندهم للتعليل، وليس لنقل حكم، وهذا ما صنعه ابن أبي الربيع في قولهم: أكثر شربي السويق ملتوتاً، حيث جعل (ملتوتاً) حالاً من فاعل (كان) التامة المحذوفة، ولم يجعلها خبراً لـ(كان) الناقصة محذوفة؛ لأنه "لا تحذف (إذا كان)، فتقول: أكثر شربي السويق ملتوتاً، إلّا إذا كانت (كان) تامة، ويكون (ملتوتاً) حالاً، ومتى كانت (كان) ناقصة فلا تحذفها العرب، ويلزمها الإظهار، فتقول: أكثر شربي السويق إذا كان ملتوتاً"[٧١]؛ وعلّل ذلك بقياس الشبه، حيث شبه الحال بالظرف، وخبر كان بالمفعول به، فقال: "واعلم أن الحال مشبه بالظرف، والظرف يقوم مقام الخبر، فأجرت العرب الحال ذلك المجرى فأنابته مناب الخبر، ولما كان خبر (كان) مشبّها بالمفعول به، قد ناب

(٦٩) ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٨/٣.

(٧٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٥٢/٢.

(٧١) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥٥٦.

مناب خبر المبتدأ لم يُنيبوا قائماً وهو خبر كان مناب خبر المبتدأ الذي هو (ضربي)، وهذا تعليل بعد ثبوته من كلام العرب بما ذكرته"(٧٢).

ومن ذلك ما ذكره ابن الشجري في تعليل دخول التصغير في (ما أَفْعَلَه) في التعجب، وعدم دخوله في (أَفْعِل به) بأن (أَفْعَلَ)، غلب فيه شبه الأسماء، على (أَفْعِل) من جهتين هما: الجمود، والوزن، أما (أَفْعِل) فشابه الاسم في الوزن فقط، قال: "وذلك أن (أَفْعَل) جاء على مثال الأسماء، من نحو: أَفْكَل وأَجْدَل، وعلى مثال نظيره من الصّفات، كأَكْرَم منك، وأَحْسَن، فلما اجتمع فيه إلى الجمود مجيئه على بناء الاسم، حسن تصغيره، وأمّا (أَفْعِل)، فإنه لم يأت له مثال في الأسماء إلاّ (أَصْبِع)، لغة مرذولة في الإِصبَع، ....، وإذا لم يأت له مثال في الأسماء إلاّ هذا الحرف الشاذّ باعده ذلك من الاسم جدّاً، فلم يسغ فيه التصغير. ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصّه، أحد الأسباب المانعة للصّرف، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل بمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علّة تمنعه التنوين والجرّ، فكذلك الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر"(٧٣).

ومنه تعليل ابن بابشاذ مجيء التمييز نكرة؛ لأنه يشبه الحال في أن المراد منه التبيين، قال: "والعلة في كونه نكرة شبهه بالحال، لأنه مبين كتبيين الحال، وإن اختلفت الطريقان. فالحال لتبيين هيئة الفاعل والمفعول. والتمييز لتبيين جنس الشيء المفسر في نفسه"(٧٤).

---

(٧٢) السابق. ص٥٥٧.

(٧٣) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، (ت-٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩١م. ٣٩١/٢.

(٧٤) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة. ٣١٦/٢.

ومنه تعليل ابن يعيش نصب الشبيه بالمضاف في باب النداء بأنه يشبه المضاف "من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأوّل عامل في الثاني، كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه....

الوجه الثاني: من المشابهة أنّ الاسم الأول مختصّ بالثاني، كما أنّ المضاف يتخصص بالمضاف إليه .....

الثالث: أنّ الاسم الثاني من تمام الأوّل، كما أنّ المضاف إليه من تمام المضاف...."(٧٥).

أثره في الحكم النحوي

تقدم الحديث أن قياس الشبه يراد منه نقل حكم من أصل إلى فرع، أو تعليل حكم، وهذا هو الأصل في ذكر الشبه، لكن هذا ليس لازماً، فوجود الشبه بين أمرين، أو نصّ العلماء على وجوده بينهما، لا يلزم منه أن يُنقل حكمٌ من أحدهما إلى الآخر، أو يُعلل به حكمُ، وإنما قد يذكر العلماء شبهاً دون ذكر أمر مترتب عليه، "فليس الشيء إذا أشبه الشيء يعطى أحكامَه، قد يكون ذلك، وقد لا يكون، وكذلك الشيء إذا كان في معنى الشيء فلا يعطى أحكامه، ولا يقوى قوته"(٧٦).

ولذلك لما ذكر ابن بابشاذ أوجه الشبه بين أسماء الإشارة والضمائر، أعقبها بأن معرفة هذه المشابهة فيها فوائد كثيرة(٧٧)، ولم يذكرها، وإنما ذكر أن الحاجة إليها فيما

---

(٧٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣١٧/١.

(٧٦) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص١٠١٤.

(٧٧) قال في شرح المقدمة المحسبة: "وأما قولنا: فهذه من حيث وُصِفَتْ ووُصِفَ بها، وصُغِّرَت، أشبهت الأسماء الظاهرة ..... ومن حيث بُنِيَتْ، واخْتَلَفَتْ صَيَغُها، ولم يُفَارِقْها تعريفُ الإشارة أشبهت المضمرات فصارت بينهما ..... فثبت بهذا أن أسماء الإشارة مشبهة للأسماء الظاهرة من الوجوه الثلاثة المتقدمة. ومشبهة للأسماء

بعد، ولم نجد بعد ذلك ذكراً لها، فهذه الفوائد لو كانت تتعلق بأحكام أو تعليل لوجب ذكرها بعد ذكر أوجه الشبه، كما جرى عليه عَمَلُ العلماءِ إذ يقرنون بين الحكم وسببه، فحين ينص العلماء على وجه شبه ثمّ لا يلحقونه بحكم مترتب عليه فإنما يصنعون ذلك للَمْحِهم هذا الشبه فقط، وهذا مثل لَمْحِهم كثيراً من التعليلات، وإن لم يترتب عليها حكم، وهذا ما يمكن أن يوضع تحت حكمة اللغة، وليس ضمن العلة التي ينقل بها الحكم من الأصل إلى الفرع. وذكر العلماء أوجه الشبه بين عطف البيان والنعت، عطف البيان والبدل، ولا يبنى على هذه الأوجه شيء(٧٨).

وأيضاً فتشبيه شيء بشيء لا يخرج المشبه عن أصله وبابه، فالاسم إذا عمل تشبيهاً بالفعل لا يخرجه ذلكمن باب الأسماء، وكذلك إذا شبه بالحرف في البناء لا يخرجه ذلكمن باب الأسماء أيضاً، وكذا الفعل المضارع إذا شبه بالاسم فأعرب لا يخرجه ذلكمن باب الأفعال؛ ولذلك لم يخرج (أَفْعَله) في التعجب من باب الأفعال "من حيث غلب عليه شبه الأسماء، بإلزامه وجهاً واحداً، وليس الشّبه الغالب على الشيء بمخرجه عن أصله؛ ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لـمَّا غلب عليها شبه الفعل، لكونها ثواني من جهتين، منعت التنوين والجرّ، كما منعهما الفعل، ولم يخرجها شبهها بالفعل عن أن تكون أسماء، وكذلك تصحيح العين في نحو: ما أبيع زيداً، وما أجولَه في البلاد، حصل له من طريق قوّة المشابهة بينه وبين الاسم، وغير جائز أن يحكم له بالاسميّة لحصول ذلك فيه"(٧٩).

المضمرة من الثلاثة الأوجه المذكورة، فصارت بينهما لذلك. فاعرفه، فإن في معرفة هذا فوائد كثيرة تحتاج إليها فيما بعد إن شاء الله". ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة. ١/١٦٣-١٦٤.

(٧٨) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل. ٢/٢٧٢، ٢٧٤.

(٧٩) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري. ٢/٣٩٢.

أثر الشبه في قوة الحكم المنقول وضعفه

للشبه أثر في قوة الحكم المنقول وضعفه، وذلك لأنه "قد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"(٨٠)، فوجود الشبه لا يوجب المساواة بين المشبّه والمشبّه به، بل يتأثر به بوصف خاص يتعلق بذلك الوجه من الشبه، لذلك لا يساوى بينهما، ألا ترى "أن ما لا ينصرف لما أجرى مجرى الفعل للشبه العارض منه فيه لم يجب أن يسوى بينه وبين الفعل في جميع أحواله"(٨١). وسبب قوة الأثر أو ضعفه أمور:

الأول: كلما كان الشيء مشبهاً بما هو أصل في العمل كان عمله أقوى؛ لذا كان عمل اسم الفاعل أقوى من الصفة المشبهة؛ لأنه مشبه بالفعل، والصفة مشبهة باسم الفاعل. ولذلك "لا يحسن أن تفصل بين (حسن) وما يعمل فيه، فلا تقول: هو حسن في الدار الوجهَ، وكريمٌ فيها الأبَ، كما تقول: هذا ضاربٌ في الدار زيداً، فاسمُ الفاعل يتصرّف، ويجري مجرى الفعل لقوّة شَبَهه، وجَرَيانه عليه، وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم"(٨٢).

الثاني: كلما كان الشيء مشبهاً بالعوامل القوية كان أقوى في العمل، أما إذا شبه من وجه بعامل قويّ، ومن وجه آخر بعامل ضعيف كان أثر التشبيه بالعامل الضعيف يضعفه؛ لذلك كان عمل اسم التفضيل ضعيفاً، فلا يقوى على رفع الظاهر إلا في مسألة الكحل؛ لأن اسم التفضيل له شبه بـ(أفعل) التعجب، وهو ضعيف لعدم

---

(٨٠) سيبويه، الكتاب. ٤١٣/٣.

(٨١) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت-٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م. ص٢٠٠.

(٨٢) ابن يعيش، شرح المفصل. ١٠٧/٤.

تصرفه فهو فعل جامد، فقصر (أفعل) التفضيل في العمل "عن الصفة المشبهة في اللفظ بالتزام لفظ واحد حالة تنكيره، وفي العمل بكونه لا يعمل رفعاً في اسم ظاهر"(٨٣).

الثالث: كلما كان الشبه أخصّ كان أقوى في العمل، فشبه الاسم بالفعل في دلالته على معنى لا يوجب له المنع من الصرف؛ لأنه عام في كل الأسماء. وكذلك شبه الفعل بالاسم في دلالته على معنى لا يوجب للفعل الإعراب؛ لأنه عام في كل الأفعال؛ لذلك لا يمنع الصرف من الأسماء إلا ما وجد فيه علتان تقربانه من الفعل، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "الشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطي حكما من أحكامه، على حسب قوّة الشَّبَه. وليس كل شَبَهٍ بين شيئَيْن يُوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكن الشَّبَه إذا قوي، أوجب الحكم؛ وإذا ضعُف، لم يُوجب. فكلّما كان الشبهُ أخصَّ، كان أقوى؛ وكلّما كان أعمّ، كان أضعف. فالشبهُ الأعمُّ كشبه الفعل بالاسم من جهة أنّه يدل على معنى؛ فهذا لا يوجب له حكماً؛ لأنه عام في كل اسم وفعل. وليس كذلك الشبه من جهة أنّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه؛ لأن هذا يختصّ نوعاً من الأسماء دون سائرها فهو خاصٌّ، مقرّب الاسمَ من الفعل. فإذا اجتمع في الاسم عِلّتان فَرْعِيَّتان من العِلَل التسع، أو عِلّةٌ واحدةٌ مكرَّرةٌ، على ما سيوضَح فيما بعدُ، إن شاء الله تعالى؛ فإنه يُشْبِه الفعلَ من وجهَيْن، ويسري عليه ثقلُ الفعل، فحينئذ مُنع الصرف، فلم يدخله جرّ ولا تنوينٌ"(٨٤).

(٨٣)أبو حيان، التذييل والتكميل. ١٠/٢٨٥.

(٨٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/١٦٦.

ولأجل هذا كان إعمال (ما) عمل (ليس) أكثر من إعمال (لا)؛ لأن (لا) تدخل على الحال والماضي، و(ما) خاصة بنفي الحال فقط، فهي أشدّ شبها بـ(ليس) فكثر إعمال (ما)[٨٥].

الرابع: كلما كانت أوجه الشبه أكثر كان أقوى للحكم المنقول، ولأجل هذا جعل قلب همزة علباء حين تثنيتها أحسن من قلب همزة كساء ورداء حين تثنيتهما؛ لأن القلب بتشبيهها بهمزة التأنيث، وشبه همزة علباء بهمزة التأنيث من ثلاثة أوجه، هي: ١ - اللفظ، ٢ - أن الهمزة في كل واحد منقلبة. ٣ - أن كل واحد منهما الهمزة فيه منقلبة عن حرف زائد. وأما شبه كساء ورداء بألف التأنيث فمن وجهين: ١ - أن كل واحد من اللفظين آخره همزة قبلها ألف. ٢ - أن الهمزة فيهما منقلبة، فـ"القلب في علباء أحسن من القلب في كساء ورداء؛ لأن الشبه في علباء من ثلاثة أوجه، والشبه في كساء ورداء من وجهين ... والقلب إنما كان للشبه فمهما كثر الشبه قوي القلب"[٨٦].

ومنه امتناع مجيء الجملة الحالية جملة طلبية؛ لأن الحال يُشَبَّه بالخبر وبالنعت، فلما كان شبه الجملة الحالية بالنعت أكثر من شبهها بالخبر امتنع وقوع الجملة الطلبية حالاً، قال الشاطبي: "فالحال جارية بين شبه خبر المبتدأ أو شبه النعت، فتأخذ من الخبر أحكاماً كثيرة، ومن النعت أحكاماً أخر. وهذا الموضع مما غلب فيه شبه النعت، فلذلك لا تقع جملة الحال طلبية، كما لم تقع جملة النعت"[٨٧].

---

(٨٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٢٧٠.

(٨٦) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٢٤٩-٢٥٠.

(٨٧) الشاطبي، المقاصد الشافية . ٣/٤٩٣.

وبهذا يتضح أن الشبه في النحو من الأمور التي لحظها العلماء؛ وذلك لأن منطلق التقعيد النحوي كان مبنيّاً على استقراء كلام العرب، ورصد مواضع الشبه بينها لاستنتاج قواعد اللغة ونظامها؛ لأن "العرب تعطي الشيء حكم ما أشبهه، وعلى الشبه وضع باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكثير من أبواب العربية"(٨٨). كما أنهم اعتنوا بمواضع الافتراق أيضاً ليميّزوا بين الأحكام، فكان الحديث عن الشبه حاضراً في كلامهم، بل إن القواعد مبناها على القياس، والقياس بجميع صوره يقوم على الشبه، فالشبه بإطلاقه العام أبرز قوانين القياس؛ لأنّ "المشابهة تقتضي تأثّراً، وهذا قياس في العربيّة مستمرّ"(٨٩).

المبحث الثاني: الشبه في باب الحال وأثره

يعد تشبيه الحال بالعديد من المعمولات ظاهرة لافتة للنظر، ويظهر ذلك من خلال:

- تشبيه الحال بالكثير من المعمولات فقد شبه بالمفعول عامة، والمفعول به، وبالمفعول فيه، وبالخبر، وبخبر كان، وبالتمييز، وبالنعت (الصفة).

- أن العلماء حين تحدثوا عن المشبهات بدؤوا بالحال كما صنع ابن الأثير فقد جعل أول المشبهات بالمفعول هو الحال(٩٠). وكذلك الزمخشري في المفصل بدأ الحديث عن الحال بذكر شبهها بالمفعول والظرف، فقال: "شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول

(٨٨) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص١٨٠.

(٨٩) ابن الأثير، البديع في علم العربية. ٥٦٦/١.

(٩٠) ابن الأثير، البديع في علم العربية. ١٨٢/١.

فيها"[٩١]. وقدَّم الزمخشري ذكر شبه الحال على حدّه وأقسامه، ولم يفعل مثل ذلك في غيره؛ لأنه أول المشبهات، فنبَّه على ابتدائه بها، فذكر الشبه في أول الأمر[٩٢].

وقد اختلف العلماء بِمَ شبهت؟[٩٣]، فقد شبه بالمفعول عامة، والمفعول به، وبالمفعول فيه، وبالخبر، وبخبر كان، وبالتمييز، وبالنعت (الصفة)، على خلاف بين العلماء في هذه الأشباه، وأوجه الشبه، وفيما يأتي من مطالب بيان الأشياء التي شبه بها الحال، مع ذكر وجه الشبه، وأثره في الحكم النحويّ، أو التعليل النحويّ إن كان لهذا التشبيه أثر:

المطلب الأول: شَبَهُه بالمفعول عامة:

شبه الحال بالمفعول دون تقييده بحرف، أيّ إنه يشبه المفعول من حيث هو معمول للفعل بعد تمام الكلام؛ ويعد المبرد أول من أشار إلى أن الحال مفعول بقوله: "الحال على ضربين: فأحدهما: التنقل، والآخر: الحال اللازمة، وإنما هي مفعول"[٩٤]، فهذه إشارة منه إلى تشبيهها بالمفعول، وأمّا أول من نصّ على أنها مشبه

---

(٩١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب. ص ٨٩.

(٩٢) انظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت-٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م. ٢٩٢/١. الجَندي، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر (ت-٧٠٠هـ)، الإقليد شرح المفصل، تحقيق الدكتور محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م. ٥١٧/١-٥١٨.

(٩٣) الصنعاني، جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم (ت-٨٣٧هـ)، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد، إشراف: أ.د.أحمد الزين على العزازي، وأ.د. الطنطاوي الطنطاوي جبريل، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. ص٦١٨.

(٩٤) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت-٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت. ٢٦٠/٣.

بالمفعول فابن السراج، أشار إلى هذا الشبه عند حديثه عن المنصوبات؛ حيث جعل المنصوبات ضربين: "الضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب. والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تمّا بالإِضافة والنون، وحالت النون والإِضافة بينهما، ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب. والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بمفعول"[٩٥]ثم قال بعد حديثه عن المفعولات: "ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي: وهو صنفان يسميهما النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبدالله راكباً، وقام أخوك منتصباً، وجلس بكر متكئاً. فعبد الله مرتفع بـ(جاء) والمعنى: جاء عبدالله في هذه الحال، و(راكباً) منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله"[٩٦]. ومثله صنع ابن جني في اللمع حيث جعل المنصوبات "على ضَرْبَيْنِ: مفعول، ومشبه بالمفعول"[٩٧]، ووافقهما الزمخشري[٩٨]، وابن الدهان[٩٩]، وغيرهما.

أثره: تشبيه الحال بالمفعول عامة ليس له أثر في أحكام الحال؛ وإنما يراد به بيان نصب الحال؛ لأن الحال منصوبة بالفعل، بدليل اتفاق العلماء على أن الناصب له الفعل، وهذا النصب بالأصالة، لذلك ذكره سيبويه ضمن حديثه عن معمولات

---

(٩٥) ابن السراج، الأصول في النحو. ١/١٥٩.

(٩٦) ابن السراج، الأصول في النحو. ١/٢١٣.

(٩٧) ابن جني، اللمع في العربية. ص٤٧.

(٩٨) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب. ص ٨٩.

(٩٩) ابن الدهان، سعيد بن المبارك (ت-٥٦٩هـ)، الغرة في شرح اللمع، تحقيق د.فريد الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. ص٣٦٤.

الفعل، في باب خاص ذكره بعد حديثه عن المفعولات قال: "هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ"(١٠٠)، وواضح أن سيبويه يرى أن الحال معمول للفعل دون واسطة أو تشبيه، ولذلك قال السيرافي في شرحه كتاب سيبويه: "الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها، وعملها فيها، فهي المصادر، وظروف الزمان والمكان، والحال، والمفعول معه، والمفعول له"(١٠١). ويؤكد هذا ابن السراج بقوله: "منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول"(١٠٢). وذلك لأن الأصل في العمل هو للفعل، وجميع المعمولات إنما تكون معمولات له، والفعل يطلب مرفوعاً واحداً، هو الفاعل، وهو الذي تبنى عليه الجملة مع الفعل، فالفعل والفاعل هما ركنا الجملة، وما عدا هذين الركنين يعدّ من الفضلات، أو متممات الجملة، يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبدُالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدُالله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء"(١٠٣). والفعل يعمل في المفعولات بطلبه لها بنفسه، وهو ما عبر عنه ابن السراج بقوله: "كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب"(١٠٤)، فجعل علامة هذا النوع من معمولات الفعل وجود دليل من الفعل عليه، وهي التي

(١٠٠) سيبويه، الكتاب. ٤٤/١.

(١٠١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه. ٢٦٤/١.

(١٠٢) ابن السراج، الأصول في النحو. ٢١٣/١.

(١٠٣) سيبويه، الكتاب. ٢٣/١.

(١٠٤) ابن السراج، الأصول في النحو. ١٥٩/١.

يطلق عليها العلماء المفعولات، وتكون منصوبة بعد تمام الكلام[١٠٥]. فتبيّن أن تشبيه الحال بالمفعول ليس له أثر في الحكم؛ وإنما يذكر لبيان وجه النصب فيه. وهذا ما نصّ عليه الزمخشري بقوله: "شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة"[١٠٦]. ويوضح ابن أبي الربيع معنى كون "الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، أي: لا تجيء إلا بعد ما يطلبه الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: قام، فهو يطلب فاعلاً، فإذا قلت: زيدٌ، فقد جئت له بمطلوبه، فلا يمكن أن يصل إلى اسم آخر يقع على ما وقع عليه زيد إلّا على جهة التبعية فإن قلت: الراكب، كان تابعاً لزيد نعتاً له، فإن قلت: راكب، لم يمكن أن يكون تابعاً على جهة النعت، ولا على جهة البدل لما ذكرته، فانتصب على الحال، فلو لم تجئ بـ(زيد) وجئتبـ(راكب) بعد (قام)، لكان فاعلاً، وكذلك لو قلت: مررت بهند ضاحكة، فقد جاء (ضاحكة) بعد وصول الفعل للمرور به، فلو لم تجئ بهذا لقلت: مررت بضاحكة، وتحلّ ضاحكة محل هند، فهذا معنى تأتي الحال بعد تمام الكلام، أي بعد تمام ما يطلبه"[١٠٧].

المطلب الثاني: شِبْهُه بالمفعول به

شبه الحال بالمفعول به بصفة خاصة، وممن ذهب إلى ذلك الكوفي عمر بن إبراهيم[١٠٨]، والزمخشري[١٠٩]، والباقولي[١١٠]، وابن الدهان[١١١]، وابن الخباز[١١٢]،

---

(١٠٥) انظر: سيبويه، الكتاب.٣٤/١، ابن السراج، الأصول في النحو. ١٥٩/١، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥٠٩.

(١٠٦) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب. ص ٨٩.

(١٠٧) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١٥.

(١٠٨) الكوفي، عمر بن إبراهيم (ت-٥٢٩هـ)، البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق د.علاء الدين حموية، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.ص٢١٧.

(١٠٩) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب. ص ٨٩.

والجَندي[١١٣] وغيرهم، ووجه الشبه بينهما مجيئها فضلة[١١٤]، أي أنها وقعت "بعد فعل وفاعل قد تمّ الكلام دونها"[١١٥]، ويرى الجَندي أنها تشبه المفعول به، وتشبه المفعول فيه، ولها شبه خاص بكل واحد منهما، فأما شبهها بالمفعول به فخاصّ؛ لأنها لا تخرج معها (في) المقدرة، والمفعول فيه يجوز إخراج (في) معه "لا تقول: ضربت زيداً في قائم، في: ضربت زيداً قائماً، كما لا تقول: ضربت في زيدٍ، في ضربت زيداً"[١١٦].

أثره: شبه الحال بالمفعول به ترتب عليه أحكام:

١ - جواز تقديمها على عاملها، إذا كان فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول، قال ابن الخباز: "ولا يخلو العامل فيها من أن يكون متصرفاً أو غير متصرف، فالمتصرف من صفات الفعل؛ لأن الفعل بني من المصدر ليدل على الحدث والزمان مقترنين، فلذلك نقل من صيغة إلى صيغة، كقولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً، جاز تقديمها عليه قياساً على المفعول، تقول: راكباً جاءَ زيدٌ، ومسرعاً أقبل محمدٌ، كما تقول: عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ؛ لأنها أفعال متصرفات ... ويجري مجرى الفعل أسماء الفاعلين والمفعولين كقولك: أَضَاحِكَيْنِ قَائِمٌ أَخَوَاكَ؟ ومَا

---

(١١٠) الباقولي، علي بن الحسين (ت-٥٤٣هـ)، شرح اللمع للأصفهاني، تحقيقد. إبراهيم بن محمد أبوعباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ=١٩٩٠م. ص٤٦٢.

(١١١) ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٦٤.

(١١٢) ابن الخباز، توجيه اللمع. ص٢٠٣.

(١١٣) الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥١٧/١.

(١١٤) انظر: ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٦٤. ابن الخباز، توجيه اللمع. ص٢٠٣. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥٤٨/١.

(١١٥) الكوفي، البيان في شرح اللمع لابن جني. ص٢١٧-٢١٨.

(١١٦) الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥١٧/١.

مُسْرِعَتَيْنِ مُذْهَبَةٌ[١١٧] أُخْتَاكَ، وأَمُبْتَسِمِينَ حَسَنٌ وُجُوهُكُمَا؛ لأنها أسماء تشارك الفعل في الاشتقاق، وتجري عليه"[١١٨].

٢ - امتناع تقديمها إذا كان عاملها معنى الفعل؛ لأن الحال "يشبه المفعول به، والمفعول به إذا تقدم على الفعل يضعف عمل الفعل فيه"[١١٩].

٣ - جواز حذف عاملها، عند الجندي، حيث قال: "لما شابهت الحال المفعول به مشابهة خاصة، وشابهت المفاعيل كلها مشابهة عامة من حيث مجيئها فضلة، جوزوا إضمار عاملها تجويزهم إضمار العامل في نحو: مكةَّ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، ونحو: غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ، وغيرهما"[١٢٠].

٤ - وجوب نصبها، عند من يرى أنها مشبهة بالمفعول به، وليس مطلق المفعول، وممن ذهب إلى هذا الباقولي؛ حيث قال: "الناصب للحال كونه مشابهاً للمفعول به، وذلك لأنه يأتي بعد تمام الفعل والفاعل، كما أن المفعول كذلك؛ ولأنه فضلة كما أن المفعول فضلة"[١٢١].

المطلب الثالث: شَبَهُه بالمفعول فيه

يكاد يجمع النحويون على أن الحال تشبه المفعول فيه (الظرف)[١٢٢]، ولذلك قال ابن أبي الربيع: "ولا أعلم خلافاً بين النحويين في أن الحال منتصبة على التشبيه

---

(١١٧) هكذا الكلمة في الكتاب ولعلها: ذاهبة.

(١١٨) ابن الخباز، توجيه اللمع. ص٢٠٣-٢٠٤.

(١١٩) انظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص١٩٩. الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٦-٤٦٧.

(١٢٠) الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥٤٨/١.

(١٢١) الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٢.

(١٢٢) انظر: المبرد، المقتضب. ١٦٦/٤. ابن السراج، الأصول في النحو. ٢١٨/١. الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص١٩٩. الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (ت-٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ص٣٧٢. ابن جني،

بالمفعول فيه"[١٢٣]. ونصّ سيبويه بأنه موقوع فيه، حيث قال: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب؛ لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ، وذلك قولك: قَتلتُهَ صَبْراً، ولقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً...."[١٢٤]، وفي موضع آخر، ذكر أنه مفعول فيه[١٢٥]، حيث قال: "باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ..."[١٢٦]. وهو عند المبرد مفعول فيه؛ ولذلك جعل له باباً بعنوان "هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال"[١٢٧]، وذكر "أن الحَال مفعول فِيهَا"[١٢٨]، وأما ابن السراج فجعله كالمفعول فيه، قال:"ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها كالمفعول فيها"[١٢٩].

الخصائص. ٣٨٧/٢. الكوفي، البيان في شرح اللمع لابن جني. ص٢١٧-٢١٨. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب. ص ٨٩. الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٢. ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٩٠. الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت-٦١٧هـ) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م. ٤٢٣/١-٤٢٤. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥١٧/١.

(١٢٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١١.

(١٢٤) سيبويه، الكتاب.٣٧٠/١.

(١٢٥) في أصل نسخة عبدالسلام هارون: مفعول به، وفي الهامش: مفعول فيه، ونسبها إلى نسخة الأصل وط. ٣٩١/١.

(١٢٦) سيبويه، الكتاب.٣٩١/١.

(١٢٧) المبرد، المقتضب. ١٦٦/٤.

(١٢٨) المبرد، المقتضب. ٢٥٨/٣.

(١٢٩) ابن السراج، الأصول في النحو. ٢١٨/١.

وبعضهم خصها بظرف الزمان، كما هو عند أبي علي الفارسي؛ حيث قال: "الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيد راكبا، وخرج عمرو مسرعا فمعنى هذا: خرج زيد في حال الإسراع، ووقت الإسراع، فأشبهت ظروف الزمان"(١٣٠).

وجه الشبه بينه وبين الظرف:

١ - أن الحال والظرف متضمنان معنى (في) وذلك لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ راكباً، فمعناه: جاءني زيد في حال الركوب، كما أن قولك: قام زيد يوم الخميس بمعنى: قام زيد في يوم الخميس(١٣١).

٢ - أن الحال مفعول فيها(١٣٢)؛ وذلك "أن الفعل يطلب حالاً يقع فيها، كما يطلب زماناً يقع فيه، ومكاناً يقع فيه. ولو جئت له بمطلوبه لقلت: قام زيد في حال الضحك، ولو أمكن أن تجعل ضاحكاً تابعاً لزيد على جهة النعت وعلى جهة البدل، ولم يَتَعَذَّر من الوجهين المذكورين لفُهِمَ منه ما يفهم من قولك: في حالة الضحك: ألا ترى أنك لو قلت: قام زيد رجل ضاحكٌ، لعُلِم أن القيام الذي صدر من زيد كان في حالة الضحك. فلما كان (ضاحكٌ) يُفْهَم منه ما يفهم من قولك: في حالة الضحك، وتعذّر جريانه تابعاً على حسب ما ذكرته نصبوه، وكان منصوباً على التشبيه بالمفعول فيه"(١٣٣).

---

(١٣٠) الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص ١٩٩.

(١٣١) انظر: الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٢. ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٩٠. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١١.

(١٣٢) انظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص ١٩٩. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١٠-٥١١. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥١٧/١.

(١٣٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١٠-٥١١.

أثره: شبه الحال بالمفعول فيه، ترتب عليه أحكام:

١ - جواز إعمال معنى الفعل فيها، فالحال يجوز أن يعمل فيها معنى الفعل، كما أن الظرف يعمل فيه معنى الفعل[١٣٤]، نحو: هَذَا زَيْدٌ قَائماً، كَأَنَّ زَيْداً في الدَّارِ قَائماً، ومنه قوله تعالى: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً}[هود: ٧٢]. ومعنى الفعل لا يعمل فيه إلا إذا كان متأخراً عنه، وإن كان معنى الفعل يعمل في الظرف متقدماً ومتأخراً؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أنهم أرادوا التفرقة بين الحال والظرف؛ لأن المشبه لا يقوى قوّة المشبه به، جعلوا الظرف يعمل فيه المعنى مقدَّماً ومؤخراً، والحال لا يعمل فيها المعنى إلا مقدّماً، ولا يعمل فيها مؤخراً"[١٣٥].

الثاني: أن الفعل الذي هو أصل في العمل، يضعف عمله بالتأخر، وذلك "أنك تقول: أكرمت زيداً، ولا تقول: أكرمت لزيدٍ، فإن قدّمت (زيداً) على (أكرمت) جاز أن تقول: لزيدٍ أكرمت. قال تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}[يوسف: ٤٣]، وكذلك تقول: لزيدٍ ضربت، وضربت زيداً، ولا يجوز: ضربت لزيدٍ، وهذا مطّرد، فدل على أن الفعل إذا تأخر ضعف في عمله، ولذلك وصل بحرف الجرّ، فإذا كان الفعل في نفسه ضعيفاً فكيف لا يضعف المعنى؟"[١٣٦].

---

(١٣٤) انظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص ١٩٩. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٢٩٥/١. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١٢. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥١٧/١، ٥٢٤.

(١٣٥) انظر: ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٩٠. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١٣.

(١٣٦) انظر: السابق.

الثالث: أن الحال وإن أشبه الظرف فإنه يشبه المفعول به، والمفعول به إذا تقدم على الفعل يضعف عمل الفعل فيه مع قوة الفعل، وذلك نحو قوله: {وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}، فيمن رفع (كُلّاً)، وهو ابن عامر، وقال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمِّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

برفع (كُلُّ)، وإذا كان هذا، وكان الحال يشبه المفعول به لم يعمل فيه المعنى متقدماً، كما ذكرنا في المفعول به"(١٣٧).

٢ - إنابته مناب الفعل، كما أن الظرف ينوب مناب الفعل، قال ابن الدهان: "وقد أقيمت الحال مقام الفعل في قوله:

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِن أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

فـ(هَنِيئاً) حال ناب مناب الفعل، لمشابهتها الظرف، والظرف قد ينوب عن الفعل، واختزل الفعل معها فلم يبق له حكم، إلا العمل في(هَنِيئاً) و(مَرِيئاً)"(١٣٨).

٣ - امتناع أن يعمل فيه الابتداء؛ لأنه مشبه بالظرف، والظرف لا يعمل فيه الابتداء، قال ابن أبي الربيع: "الحال إنما انتصب على التشبيه بالظرف، والظرف لا يعمل فيه إلّا الفعل، ومعنى الفعل، ولا يعمل فيه الابتداء، فيجب لما شُبِّهَ به ألّا يعمل فيها إلّا الفعل، ومعنى الفعل، ولا يعمل فيها الابتداء فإن الحال ليست بأقوى من الظرف؛ لأن الحال لم ينتصب ولا عمل فيها المعنى إلّا بالحمل على الظرف ولشبهها به، ولا يعمل فيها المعنى مؤخراً، ويعمل في الظرف مؤخراً، فكيف يعمل في الحال ما لا يعمل في الظرف؟ هذا بعيد"(١٣٩).

---

(١٣٧) الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٦-٤٦٧.

(١٣٨) ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٧٥.

(١٣٩) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥٢٨.

٤ - أن الجملة الحالية يجوز أن تخلو من الضمير العائد، كما في الظرفية؛ فيجوز أن تقول: أتيتك وزيدٌ قائم، بدون ذكر يرجع إلى ذي الحال، كما جاز: أتيتك وقت قيام زيد، بدون ذلك الذكر العائد إليه(١٤٠).

٥ - وجوب نصبها، عند من يرى أنها مشبهة بالمفعول فيه، وليس مطلق المفعول، وممن ذهب إلى هذا ابن أبي الربيع؛ حيث قال: "واعلم أن الحال إنما انتصب على التشبيه بالمفعول فيه؛ لأنها لم توضع دالة -بحق الأصل - على ما يطلبه الفعل، ولكنها متضمنة ذلك، لهذا صحّ أن يقال: إنما تنصب على التشبيه بالمفعول، وأما ما يطلبه الفعل نفسه، ويجيء به لبيان ما يطلبه الفعل بغير بنيته فهو مفعول، وانتصب لأنه فضلة، وجاء بعد تمام الكلام"(١٤١)، وقال: "والنصب على الحال إنما هو على التشبيه بالمفعول فيه"(١٤٢).

٦ - تعليل صحة إنابة الحال مناب خبر المبتدأ؛ لأن الظرف ينوب مناب خبر المبتدأ؛ لأجل ذلك سدّ الحال مسدّ الخبر في قول العرب: أكثر شربي السويق ملتوتاً، "وهذا تعليل بعد ثبوته من كلام العرب بما ذكرته"(١٤٣).

المطلب الرابع: شَبَهُه بالخبر

شُبِّهَ الحال بالخبر، وذلك لأنه حكم كالخبر(١٤٤)، ولذلك اشترط فيه التنكير. وهذا ما ذكره ابن السراج، حيث جعل مجيء الحال من النكرة قبيحاً؛ لأن الإخبار عن

---

(١٤٠) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٣١١/١. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥٤٧/١.

(١٤١) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥٠٩-٥١٠.

(١٤٢) السابق. ص٥١٩.

(١٤٣) السابق. ص٥٥٧.

(١٤٤) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٣٠٧/١. ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٢٣/٢. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥٣١/١. الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٣٣/٣، ٤٩٣.

النكرات لا فائدة فيه، فكأنه يرى أن الحال تشبه الخبر، فكما امتنع الإخبار بالنكرات إلا بمسوغ، فكذلك امتنع مجيء الحال من النكرات إلا بمسوغ. قال: "وقبيح أن تكون الحال من نكرة؛ لأنه كالخبر عن النكرة، والإِخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب، فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: جاءني رجل من بني تميم راكباً. وما أشبه ذلك"(١٤٥).وسيبويه سماه خبراً، ويظهر أن مراده مثل الخبر، قال: "باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً، وعبدالله فيها قائماً ...."(١٤٦). ولذلك ذهب ابن أبي الربيع إلى أن الحال خبر في أصلها؛ لأنها وقعت مشتقة وجامدة، قال: "وقد تكون الحال جامدة؛ لأنها خبر في الأصل، والخبر يكون جامداً ومشتقاً"(١٤٧).

أثره: تشبيه الحال بالخبر لم يظهر لي أنه ترتب عليه حكم، ويدل على عدم التأثير:

١ - أن التشبيه قد يكون بعكس ذلك، أي أن يُشَبَّه الخبرُ به، كما فعل ابن مالك حين رجّح أن إفراد الضمير في الجملة الواقعة حالاً أقيس من إفراد الواو، واستدل لذلك بأن الضمير يوجد في شبه الحال، أي ما يشبه الحال، وهو الخبر والنعت، فجعل الخبر والنعت هما المشبهين بالحال، قال: "وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، لأن إفراد الضمير وُجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت،

(١٤٥) ابن السراج، الأصول في النحو. ٢١٤/١.

(١٤٦) سيبويه، الكتاب. ٨٨/٢.

(١٤٧) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥١٤.

وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو."[١٤٨].

٢ - أن الشاطبي لما شبه امتناع مجيء الحال من المضاف إليه بأنه كالخبر، عاد وبين أن العلة في الامتناع أن المضاف إليه جزء من المضاف مكمل له وزائد، وليس عمدة يقصد إليه، فجعل العلة في عدم مجيء الحال من المضاف إليه عدم القصد إليه، بل هو جزء مما قبله، ولذلك استثنوا مواضع يجوز مجيء الحال من المضاف إليه فيها، عندما يكون غير جزء مما قبله في المعنى، قال: "الحال من المضاف إليه لا يجوز، فلا يقال: هذا غلام هندٍ ضاحكة، ولا هذه دار اليزيدين ساكنين فيها، ولا جاءني كتابك قاعدًا، ولا أشبه بذلك؛ لأنه كما لا يكون صاحب خبر لا يكون صاحب حال؛ إذ الحال خبر من الأخبار، وإنما كان كذلك؛ لأن المضاف إليه مكمل للمضاف، وزائد عليه؛ لأنه واقع منه موقع تنوينه الزائد عليه، فالعمدة هو الأول المضاف لا الثاني المضاف إليه، وهذا هو الفرق بينه وبين المجرور بحرفٍ؛ إذ المجرور بحرف هو مطلوب العامل بالقصد إلا أنه لم يتصل إليه إلا بواسطة الحرف، فلذلك جاز الحال، والمضاف إليه ليس مطلوب العامل أصلًا فلم يكن الحال منه جائزاً ، ثم استثنى من المنع الكلي ثلاث مسائل، فأجاز فيها الحال من المضاف إليه"[١٤٩].

ولكن علل به أمور:

أحدها: تنكير الحال[١٥٠]، فقد علل ابن الحاجب كون الحال نكرة بأن حكمه "كالخبر، والأحكام يجب أن تكون نكرات؛ لأن التعريف بالمعروف هذر، ولذلك

(١٤٨) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٦٦/٢.

(١٤٩) الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٦٠/٣.

(١٥٠) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٣٠٧/١. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ٥٣١/١-٥٣٢. الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٣٣/٣.

قالوا في (زيد القائم): إنه ليس بخبر على التحقيق، وإنما الخبر مقدر له بقولك: زيد محكوم عليه بالقائم"[١٥١].

وأيضاً ذهب ابن أبي الربيع إلى تعليل مجيء الحال جامدة؛ لأنه كالخبر، فكما يكون الخبر بالمشتق والجامد، جاز مجيء الحال جامدة، وإن كان الاشتقاق أصلاً قال: "وأما الاشتقاق فالأكثر في الحال أن تكون كذلك؛ لأنها صفة في الاسم، ولم تنصب إلا على تعذر الجريان على الأول صفة، ولأنها إنما انتصبت لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً، فهي في تقدير: جاء زيد في حالة الضحك فأشبهت بذلك ظرف الزمان؛ لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ يوم الجمعة، فهو في تقدير: جاء زيد في يوم الجمعة، وهذا كلّه مما يطلب بالاشتقاق، لكنها بنظر آخر فيها معنى الخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد ضاحكاً، ففي ضمن هذا الإخبار عن زيد بالضحك في حال المجيء، والخبر يكون بالمشتق، ويكون بالجامد، فكانت الحال بالجامد بهذا الملاحظة، مع هذا فلا تكون بالجامد إلا وفيه معنى المشتق لما ذكرته"[١٥٢].

الثاني: مجيء المصدر حالاً. الأصل ألّا يقع الحال من المصدر؛ لأنه غير صاحب الحال، لكنهم لما أوقعوا المصادر أخباراً عن الجثث، نحو: زيدٌ عدلٌ، وزيدٌ رضا، وصومٌ وفطرٌ؛ أجازوا أن يقع الحال مصدراً، نحو: قتلته صبرًا، ولقيته فجاءة، ولقيته عيانًا، وأتيته ركضًا[١٥٣].

---

(١٥١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٣٠٧/١.

(١٥٢) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. ص٥٢٠-٥٢١.

(١٥٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٢٨/٢. الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٣٨/٣-٤٣٩.

الثالث: وجوب تعريف صاحب الحال، لما شابهت الحال الخبر في المعنى، ونزل صاحبها منزلة المبتدأ، وكان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، فكذلك يكون صاحب الحال معرفة، ولا يصح وقوعه نكرة إلّا بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس(١٥٤).

الرابع: جواز تقديم الحال على صاحبها؛ لما كانت نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ، والأصل في المبتدأ التقدم، فكذلك الحال مع صاحبها الأصل فيه أن يتقدم، وقد يتأخر عنه كما أن المبتدأ قد يتأخر عن الخبر، ما لم يعرض لموجب أحدهما(١٥٥).

الخامس: تعدد الحال؛ وذلك لأن المبتدأ الواحد يجوز أن يكون له خبران أو أكثر، فكذلك جاز أن يكون للشيء الواحد حالان فأكثر، نحو: جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً(١٥٦).

السادس: جواز أن يكون العامل فيها غير العامل في صاحبها؛ لأنه معلوم أن ما يعمل في الخبر قد يكون هو ما يعمل في المخبر عنه، وقد يكون غير ما يعمل في المخبر عنه، فمما عمل فيه واحد في الخبر والمخبر عنه، نحو: إِنَّ زيداً قائمٌ، وفي الحال: جَاءَ زيدٌ راكباً، ومما عمل فيه غير واحد في الخبر والمخبر عنه، نحو: زَيْدٌ مُنطَلِقٌ، وفي الحال نحو: هَا قَائِماً ذَا زَيدٌ(١٥٧).

---

(١٥٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٣١/٢. أبو حيان، التذييل والتكميل. ٦٠/٩. الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٣٨/٣-٤٤٤.

(١٥٥) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٣٥/٢. أبو حيان، التذييل والتكميل. ٦٦/٩.

(١٥٦) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٤٨/٢. الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٨٢/٣.

(١٥٧) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٥٤/٢.

السابع: عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، إلّا ما استثني؛ لأن الخبر لا يكون من المضاف إليه[١٥٨].

المطلب الخامس: شَبَهُه بخبر كان

شُبِّهَت الحال بخبر (كان)[١٥٩]؛ ووجه الشبه بينهما أمران:

١ - أن الحال وصاحبها شيء واحد نحو: جاء زيدٌ راكباً، فزيد هو الراكب، والراكب هو زيد، واسم (كان) وخبرها شيء واحد، نحو: كان زيدٌ راكباً، والحال والخبر منصوبان. قال ابن الدهان: "ولا يشبه المفعول به؛ لأن المنصوب في: جاء زيد ضاحكاً، هو المرفوع، وليس كذلك المفعول به، ويشبه خبر (كان) في: كان زيد قائماً، والمنصوب في هذين يشبهه (عمراً) في اللفظ في قولك، ضرب زيد عمراً."[١٦٠].

٢ - أن الحال يجوز تقديمها على عاملها، فتقول: راكباً جاء زيدٌ، كما يتقدم خبر (كان) عليها، نحو: راكباً كان زيدٌ. قال ابن جني: "وإنما الحال مفعول فيها كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها. فأمَّا كونها هي الفاعل في المعنى فككون خبر (كان) هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى وأنت تقدمه على (كان) فتقول: قائماً كان زيدٌ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها. فهذا فرق"[١٦١].

---

(١٥٨) الشاطبي، المقاصد الشافية . ٣/٤٦٠.

(١٥٩) انظر: ابن جني، الخصائص. ٢/٣٨٧. ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٤٠٥-٤٠٦.

(١٦٠) ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٤٠٥-٤٠٦.

(١٦١)ابن جني، الخصائص. ٢/٣٨٧.

مسألتان:

الأولى: ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) منصوب على الحال[١٦٢].

الثانية: ذهب الخوارزمي، إلى أن الحال، هو في الحقيقة خبر (كان)، فإذا قلت: جاء زيد راكباً، فأصله: جاء زيد في حال كونه راكباً، ثم إن خبر كان عنده مشبه بالمفعول، واستدل لذلك بأن الحال واجبة التنكير؛ لأن الأصل في الخبر التنكير. فمذهبه عكس مذهب الكوفيين، فالكوفيون جعلوا خبر (كان) حالاً، وهو جعل الحال خبراً لـ(كان)، قال: "والحال في الحقيقة خبر (كان)، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، فكأنك قلت: جاء زيدٌ في حال كونه راكباً. ولهذا وجب تنكيرها، وخبر (كان) مشبه بالمفعول غير الصحيح، بدليل أنك إذا قلت: كان زيدٌ منطلقاً، فمعناه: كان زيدٌ على صفة الانطلاق. ثمّ المفعول غير الصحيح بمنزلة المفعول الصحيح"[١٦٣].

وعلل به مجيء الحال من الجامد؛ لأنه خبر (كان)، وخبر (كان) يكون بالمشتق والجامد، قال: "جاز أن يكون غير المصدر والصفة بمنزلتهما في هذا الباب؛ لأنَّ الحال في الأصل خبر كان، فكما يجوز فيه أن يكون صفة ومصدراً وغيرهما فكذلك في الحال"[١٦٤].

أثره: تشبيه الحال بخبر (كان) لم يظهر لي أنه ترتب عليه حكم، ولكن علل به جواز تقديمها على عاملها، كما جاز تقديم خبر كان عليها.

---

(١٦٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت-٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. ٦٧٦/٢. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص٢٩٥.

(١٦٣) الخوارزمي، التخمير. ٤٢٣/١.

(١٦٤) الخوارزمي، التخمير. ٤٣١/١-٤٣٢.

المطلب السادس: شَبَهُه بالتمييز

شُبِّهَت الحال بالتمييز[١٦٥]، ووجه الشبه بينهما أمران:

١ - أن الحال يراد منها رفع الإبهام، كما أن التمييز يرفع الإبهام؛ وذلك لأن صاحب الحال يكون في هيئات مختلفة فإذا أردت إحداها ذكرتها، فإذا قلت جاءني زيد، فهو كلام مبهم لا يُدْرَى في أية حالة جاء، فلما قلت: راكباً، بينت ذلك، وأزلت الإبهام؛ كما أن التمييز يرفع الإبهام، فإذا قلت: عندي عشرون، كان مبهماً، فإذا قلت: درهماً، فقد بان المعنى[١٦٦].

٢ - أن الحال نكرة، كما أن التمييز نكرة[١٦٧].

أثره: تشبيه الحال بالتمييز لم يظهر لي أنه ترتب عليه حكم، ولكن علل به أمور:

الأول: تنكير الحال، ويظهر من كلام الوراق أن شبهها بالتمييز هو الموجب لتنكيرها، فكأنه قياس شبه، حيث ذكر سببين لتنكير الحال: "أحدهما: أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب.... والوجه الثاني: وهو أجود الوجهين، أن الحال هي مضارعة للتمييز، لأنك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة"[١٦٨].وليس هذا بدليل على أن الحال نكرة

---

(١٦٥) انظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص ٢٠٠. الوراق، علل النحو. ص٣٧١. الكوفي، البيان في شرح اللمع لابن جني. ص٢١٨. الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٢. ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٧٧. ابن الخباز، توجيه اللمع. ص٢٠٣. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ١/٥٣١-٥٣٢.

(١٦٦) انظر: الفارسيّ، الإيضاح العضدي. ص ٢٠٠. الكوفي، البيان في شرح اللمع لابن جني. ص٢١٨. الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني. ص٤٦٢. ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٣٧٧.

(١٦٧) انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع. ص٢٠٣. الجَندي، الإقليد شرح المفصل. ١/٥٣١-٥٣٢.

(١٦٨) الوراق، علل النحو. ص٣٧١.

حملاً على التمييز؛ إذ يلزم من ذلك أن يكون التمييز أصلاً والحال فرعاً، ولا دليل على أصالة التمييز وفرعية الحال؛ إذ يمكن أن يقال بأصالة الحال وفرعية التمييز.

وأمر آخر هو أن الحال وجب له التنكير لكونه "فضلة ملازماً للفضليّة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير. وليس غيره من الفضلات ملازما للفضليّة، لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل، كقولك في ضربت زيداً: ضُرِب زيدٌ. وفي اعتكفتُ يومَ الجمعة: اعتُكِف يومُ الجمعة. وفي اعتكفت اعتكافاً مباركاً: اعتُكف اعتكافٌ مباركٌ. وفي قمت إجلالاً لك: قيم إجلالٌ لك، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال. فإن قيل: بعض التمييز بعد فعل قد يدخل عليه مِن فيصلح حينئذ أن يقام مقام الفاعل، كقولك امتلأ الكوز من ماء: امتلئ من ماء، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييز. قيل: مثل هذا في التمييز نادر فلا يعتد به فيحكم بجواز تعريفه. على أن الكسائي حكى عن العرب مطيوبَة بها نفسي فأقاموا التمييز مقام الفاعل. وإذا كان التمييز مستحقا للزوم التنكير مع أنه قد ندر قيامه مقام الفاعل فالحال بلزوم التنكير أحقّ، إذ لا تفارقه الفضليّة بوجه"[١٦٩].

الثاني: جواز أن يكون العامل فيها غير العامل في صاحبها؛ لأنه معلوم أن ما يعمل في المُمَيِّز والمُمَيَّز قد يكون واحداً، وقد يكون غير واحد، فمما عمل فيه واحد في التمييز، نحو: طابَ زيدٌ نفساً، وفي الحال: جَاءَ زيدٌ راكباً ومما عمل فيه غير واحد في التمييز، نحو: لِي عُشرونَ دِرْهَماً، وفي الحال نحو: {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً} [الأنبياء: ٩٢.] فـ(أُمَّةً) حال والعامل فيها اسم الإشارة، و(أُمَّتُكُمْ) صاحب الحال والعامل فيها (إنّ)[١٧٠].

---

(١٦٩) ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٢٦/٢. وانظر أيضاً: الشاطبي، المقاصد الشافية . ٤٣٣/٣.

(١٧٠) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٥٤/٢.

المطلب السابع: شَبَهُه بالنعت (الصفة)

شُبِّهَت الحال بالصفة (النعت)[١٧١]، وأشار إلى ذلك ابن الدهان بقوله: "وتشبه الحال الصفة فلذلك انتصبت إذا تقدمت على الحال، نحو قوله: لعزة موحشا طلل"[١٧٢]. ولم يبين وجه الشبه، وأشار إليه ابن الحاجب، بأن الحال مثل الصفة في أنها مقيدة لصاحبها[١٧٣].

أثره: تشبيه الحال بالصفة لم يظهر لي أنه ترتب عليه حكم، ويدل على عدم التأثير أن التشبيه قد يكون بعكس ذلك، أي أن يُشَبَّه النعتُ به، كما فعل ابن مالك حين رجّح أن إفراد الضمير في الجملة الواقعة حالاً أقيس من إفراد الواو، واستدل

---

(١٧١) انظر: ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٤٠٥. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٣٠٨/١-٣٠٩. ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٢٤/٢، ٣٤٨.المقاصد الشافية . ٤٩٣/٣.

(١٧٢) ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع. ص٤٠٥.

(١٧٣) قال ابن الحاجب: "يرد على حدّ الحال بالنظر إلى الحد المذكور الحال المؤكِّدة من وجهين: أحدهما: أن الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول، وهذه ليست لواحد منهما. وجوابه: أنها من المفعول، وهو ما في أُحقُّه أو أُثبتُه من العالم المقدر على ما ذُكر آخراً. والآخر: أن الحال تقييد للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وهذه الجملة لا تخلو إمَّا أن تكون مقيّدة أو مطلقة، فإن كانت مطلقة اختل معنى الحال من حيث مشابهتها الصفة، وإن كانت مقيّدة اختل معنى الكلام؛ إذ لا تكون أُبوّةٌ إلّا في حال العُطُوفِيَّة وهو ممتنع. وأجيب عنه: بأن من الأفعال أفعالاً لا تقبل التقييد، وهي أفعال العلم، كقولك: تحقَّقتُ الإنسان قائماً، فلم تجئ بـ(قائم) لتقييد التحقيق حتى ينتفي إذا قعد، وإنما ذكرته لتُعرِّفه أنَّه كذلك كان عند التحقيق، والتحقيق مستمر، وإذا ثبت ذلك في هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التي يصحُّ انتقالها والتي لا يصحُّ، وكذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة. ومنهم من استشكله فجعل الحال قسمين، كل واحد منهما محدود بحدٍّ، وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب، فإذا حدّ الحال المؤكِّدة قال: هي تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما فيها، والفرق بينها وبين الحال المقيِّدة أن الحال المقيِّدة تأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول عند تعلق الفعل به خاصة، وهذه تأتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقاً من غير تقييد.". ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ٣٠٨/١-٣٠٩.

فمن إجابته يظهر إقراره بوجه الشبه، وهو أنها مقيدة، ولكن خرج منه بأن بعض الأفعال لا تقبل التقييد.

لذلك بأن الضمير يوجد في شبه الحال، أي ما يشبه الحال، وهو الخبر والنعت، فجعل الخبر والنعت هما المشبهين بالحال، قال: "وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، لأن إفراد الضمير وُجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو."[١٧٤]. ولكن عَلَّل به أموراً:

الأول: جواز تعدد الحال؛ وذلك لأن الشيء الواحد يجوز أن يكون له نعتان أو أكثر، فكذلك جاز أن يكون للشيء الواحد حالان فأكثر، نحو: جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً[١٧٥].

الثاني: كَونُ الأصل أن العامل فيها هو العامل في صاحبها؛ لأنهما كالصفة والموصوف[١٧٦].

الخاتمة

وبعد فإنَّه ممَّا سبق يتبَيَّن لنا أَنَّ مفهوم الشبه ورد عند النحويين بمعان مختلفة، وهم متوافقون في استخدامه مع علماء البلاغة وعلماء أصول الفقه، وأن استخدامهم له كثير، واستعانوا به في إثبات الأحكام، وتعليلها، ويمكن أن نخلص إلى أبرز النتائج والتوصيات التي يحسن الخلوص إليها في ضوء ما عرض، راجياً من الله أن ينفع بها:

(١٧٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٦٦/٢.

(١٧٥) ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٤٨/٢.

(١٧٦) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل. ٣٥٤/٢.

أولاً: النتائج

١ -الاعتماد على الشبه في الدرس النحوي كثير جداً.

٢ -استخدم النحاة الشبه بمعنى المثل، وهو كثير في كلامهم، أي أن هذا مثل هذا في الحكم، ولا يقصدون منه أن الحكم منقول من المشبه به إلى المشبه، ولكن لتقريب المعاني إلى الأذهان بالتشبيه، فهو بمعنى التشبيه في البلاغة.

٣ -استخدم النحاة الشبه بمعنى المثال، فهو مرادف لكلمة (نحو)، و(مثل) ويذكر عند إرادة ضرب الأمثلة للأحكام والقواعد، والقصد منه التوضيح.

٤ -استخدم النحاة الشبه في القياس، وهو نوعان: قياس الشبه، وقياس غلبة الأشباه.

٥ -أفاد النحاة من الشبه في القياس في نقل الأحكام، وتعليلها.

٦ -ربما ذكر العلماء وجه شبهبين أمرين، ولم يبنوا عليه شيئاً من الأحكام، أو التعليل.

٧ -يعد باب الحال من أبرز أبواب النحو التي ذكر فيه الشبه.

٨ -كثير من مسائل الحال، ذكر العلماء فيها شبها بين الحال وبين معمولات أُخَر، كالمفعول به، والمفعول فيه، والخبر، والتمييز، والنعت، وغيرها.

ثانياً: التوصيات

١ -إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات لظاهرة الشبه في الدرس النحويّ والصرفي.

٢ -تتبع أوجه الشبه بين المعاني النحوية لبيان أيّ المعمولات المشبه به.

٣ -عمل مقارنة بين المدرسة البصرية والكوفية في الاستدلال بقياس الشبه وقياس غلبة الأشباه، وأي المدرستين تعتمده أكثر من الأخرى.

٤ -عمل مقارنة بين إيراد العلماء لأوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الموضوعات النحوية ؛ للوقوف على أي الجانبين يعتني به العلماء أكثر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

المصادر والمراجع

[١] إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، *المعجم الوسيط*، دار الدعوة، تحقيق مجمع اللغة العربية.

[٢] ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت -٦٠٦ه)، *البديع في علم العربية*، تحقيق د.فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه

[٣] الأرموي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم (ت -٧١٥ه)، *نهاية الوصول في دراية الأصول*، تحقيق د.صالح بن سليمان اليوسف ود.سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه=١٩٩٦م.

[٤] الأزهري، خالد بن عبدالله (ت -٩٠٥ه)، *التصريح بمضمون التوضيح*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١ه=٢٠٠٠م.

[٥] الإسنوي، عبدالرحيم بن الحسن (ت -٧٧٢ه)، *نهاية السول شرح منهاج الوصول*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه=١٩٩٩م.

[٦] الأُشْمُوني، علي بن محمد (ت -٩٠٠ه)، *شرح الأشموني* على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه=١٩٩٨م.

[٧] الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد (ت -٦٣١ه)، *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

[٨] الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن بن محمد (ت -٥٧٧ه)، *الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو*، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩١ه=١٩٧١م.

[٩] الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت -٥٧٧ه)، *الإنصاف في مسائل الخلاف* بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه=٢٠٠٣م.

[١٠] ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت -٤٦٩ه)، *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

[١١] الباقولي، علي بن الحسين (ت -٥٤٣ه)، *شرح اللمع للأصفهاني*، تحقيقد. إبراهيم بن محمد أبوعباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١ه=١٩٩٠م.

[١٢] بدر الدين، محمد بن محمد بن مالك (ت -٦٨٦ه)، *شرح ابن الناظم* على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ ه=٢٠٠٠م.

[١٣] البَصْري، محمد بن علي الطيب أبو الحسين (ت -٤٣٦ه)، *المعتمد في أصول الفقه*، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه.

[١٤] الجرجاني، عبدالقاهر بن عبد الرحمن (ت -٤٧١ه)، *أسرار البلاغة*، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني بجدة.

[١٥] جغيم، د. نعمان، *طرق الكشف عن مقاصد الشارع*، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ه=٢٠١٤م.

[١٦] الجّندي، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر (ت -٧٠٠ه)، *الإقليد شرح المفصل*، تحقيق الدكتور محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه=٢٠٠٣م.

[١٧] الجندي، علي، *فن التشبيه*، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٢.

[١٨] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت -٣٩٢ه)، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة.

[١٩] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت -٣٩٢ه)، *اللمع في العربية*، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

[٢٠] ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت -٦٤٦ه)، *الإيضاح في شرح المفصل*، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ه=٢٠٠٥م.

[٢١] الحسن، ميادة محمد، *التطور الدلالي لمصطلح الشبه في القياس*، مجلة دارس العدد الثاني، شهر صفر ١٤٣٣ه. ص ص ٢٥ -٣٩.

[٢٢] أبو حيان، محمد بن يوسف (ت -٧٤٥ه)، *التذييل والتكميل*في شرح التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ه=٢٠٠٥م.

[٢٣] ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت -٦٣٩ه)، *توجيه اللمع*، تحقيق أ.د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ه=٢٠٠٧م.

[٢٤] الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت -٦١٧ه)، *شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير*، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

[٢٥] ابن الدهان، سعيد بن المبارك (ت -٥٦٩ه)، *الغرة في شرح اللمع*، تحقيق د.فريد الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ه=٢٠١١م.

[٢٦] الرازي، زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (ت -٦٦٦ه)، *مختار الصحاح*، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠ه=١٩٩٩م.

[٢٧] الرازي، محمد بن عمر، فخر الدين (ت -٦٠٦ه)، *المحصول*، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ه=١٩٩٧م.

[٢٨] ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت -٦٨٨ه)، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، تحقيق د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه=١٩٨٦م.

[٢٩] الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت -٣٢٧ه)، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق د.مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ه=١٩٧٩م.

[٣٠] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت -٥٣٨ه)، *الكشاف* عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ه.

[٣١] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت -٥٣٨ه)، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

[٣٢] الزوبعي، ضياء، *قياس الشبة عند الأصوليين* ونماذج من تطبيقاته الفقهية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد (١٧) ٢٠٠٨م. ص ص١٩٤ - ٢٦٠.

[٣٣] ابن السراج، محمد بن السري (ت -٣١٦ه)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

[٣٤] السنيكي، زكريا بن محمد (ت -٩٢٦ه)، *غاية الوصول في شرح لب الأصول*، دار الكتب العربية الكبرى، مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه). دون رقم الطبعة. دون تاريخ الطبعة.

[٣٥] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت -١٨٠ه)، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ه=١٩٨٨م.

[٣٦] السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت -٣٦٨ه)، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

[٣٧] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت -٧٩٠ه)، *المقاصد الشافية* في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين

وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه=٢٠٠٧م.

[٣٨] ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، (ت -٥٤٢ه)، *أمالي ابن الشجري*، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه=١٩٩١م.

[٣٩] صبرة، الدكتور محمد حسين، *المتشابه والمختلف في النحو العربي*، دار غربي للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

[٤٠] الصعيدي، عبدالمتعال (ت -١٣٩١ه)، *بغية الإيضاح* لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر، ١٤٢٦ه=٢٠٠٥م.

[٤١] الصنعاني، جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم (ت -٨٣٧ه)، *البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية*، دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد، إشراف: أ.د.أحمد الزين على العزازي، وأ.د. الطنطاوي الطنطاوي جبريل، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات، ١٤٢٨ه=٢٠٠٧م.

[٤٢] العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت -٦١٦ه)، *التبيين* عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعةالأولى، ١٤٠٦ه=١٩٨٦م.

[٤٣] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت -٣٩٥ه)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه، ١٩٧٩م.

[٤٤] الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت -٣٧٧ه)، *الإيضاح العضدي*، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ه=١٩٦٩م.

[٤٥] الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت -٨١٧ه)، *القاموس المحيط*، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥م.

[٤٦] قاسم، د.محمد أحمد، وديب، د.محيي الدين، *علوم البلاغة* "البديع والبيان والمعاني"، : المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م

[٤٧] ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبدالله بن أحمد (ت -٦٢٠ه)، *روضة الناظر* وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ه=٢٠٠٢م.

[٤٨] القزويني، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر (ت -٧٣٩ه)، *الإيضاح في علوم البلاغة*، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨م.

[٤٩] الكوفي، عمر بن إبراهيم (ت -٥٢٩ه)، *البيان في شرح اللمع لابن جني*، تحقيق د.علاء الدين حموية، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه=٢٠٠٢م.

[٥٠] ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك، جمال الدين أبو عبدالله، الطائي الجياني (ت -٦٧٢ه)، *تسهيل الفوائد* وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ه=١٩٦٧م.

[٥١] ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت -٦٧٢ه)، *ألفية ابن مالك*، دار التعاون، مكة المكرمة، دون ت.ط.

[٥٢] ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت -٦٧٢ه)، *شرح التسهيل* (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق د.عبدالرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه=١٩٩٠م.

[٥٣] ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت -٦٧٢ه)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ه=١٩٨٢م.

[٥٤] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت -٢٨٥ه)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

[٥٥] المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت -٧٤٩ه)، *توضيح المقاصد* والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه= ٢٠٠٨م.

[٥٦] المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان (ت -٨٨٥ه)، *التحبير شرح التحرير في أصول الفقه*، تحقيق د. عبدالرحمن الجبرين، وآخرين، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه=٢٠٠٠م.

[٥٧] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبوالفضل، جمال الدين الأنصاري (ت -٧١١ه)، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ه.

[٥٨] ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت -٧٧٨ه)، *تمهيد القواعد* بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. علي فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

[٥٩] النملة، د.عبدالكريم بن علي، *المهذب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)*، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

[٦٠] الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (ت -٣٨١هـ)، *علل النحو*، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

[٦١] ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، *البرهان في وجوه البيان*، تحقيق د.حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

[٦٢] ابن يعيش، يعيش بن علي (ت -٦٤٣هـ)، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

The Similarity in Arabic Syntax in grammatical and its rule in Grammatical Rules: Adverbial as an example

Dr. Abdul Aziz bin Abdul Rahman Al Khathlan
Associate Professor of Syntax and Morphology
Faculty of Arts, King Faisal University

Abstract. This study deals with the impact of the similarity in the Arabic syntax, through the following of its use by scholars, as the using of word "similarity", its derivatives, and its meanings. It is found that they use this word to mean "example" and "exemplar", as well as using in the both types of linguistic measurement: Measurement of similarity & measuring the predominance of similarities. The study also dealt with the use of the scholars to the Similarity showing that they used it in two ways: first: in building rules, explaining the provisions, and clarify the purposes, second: for a simple comparison and similar without intent to measure.

The research focuses to study of these uses in "Accusative in Arabic Grammar". That's because of the Similarity plenty therein, i.e. the accusative is resembled by the objective, adverb, predicate, discrimination and by the adjective. The research is concluded to a number of results: the Reliance on the similarity is too many in the Arabic grammatical lesson, the grammarians used 'Similarity' in the sense the resemblance, and it is just like the analogy in rhetoric. As they used it in the sense of example, it is synonymous with the word (like) and (such as) for clarification by using some examples for the rules. Moreover, they used it in the both types of linguistic measurement: Measurement of similarity & measuring the predominance of similarities, taking advantage of the transfer of judgments (of grammatical rules), and explanation. Perhaps they mentioned a similar between two things without judgments, or reasoning. As it turns out through the research that the "Accusative in Arabic Grammar" lesson is the most prominent one in which contains the mention of "Similarity".

Keywords: Arabic Syntax, Syntactic Measurement, Measurement of similarity, Measuring the predominance of similarities Measurement, Measurement of Similarity, Measurement of The Predominance, Accusative in Arabic Grammar.